وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

دور التحليل المالي في عملية منح قروض الاستغلال من قبل البنوك التجارية(دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص :إدارة مالية

إعداد الطالبان:

✍ بوشلوخ شرف الدين

✍ كعبار عبد العالي

إشراف الأستاذ:

* بن اعمر مختار

لجنة المناقشة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
		رئيسا
بن اعمر مختار		مشرفا ومقررا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2020- 2021

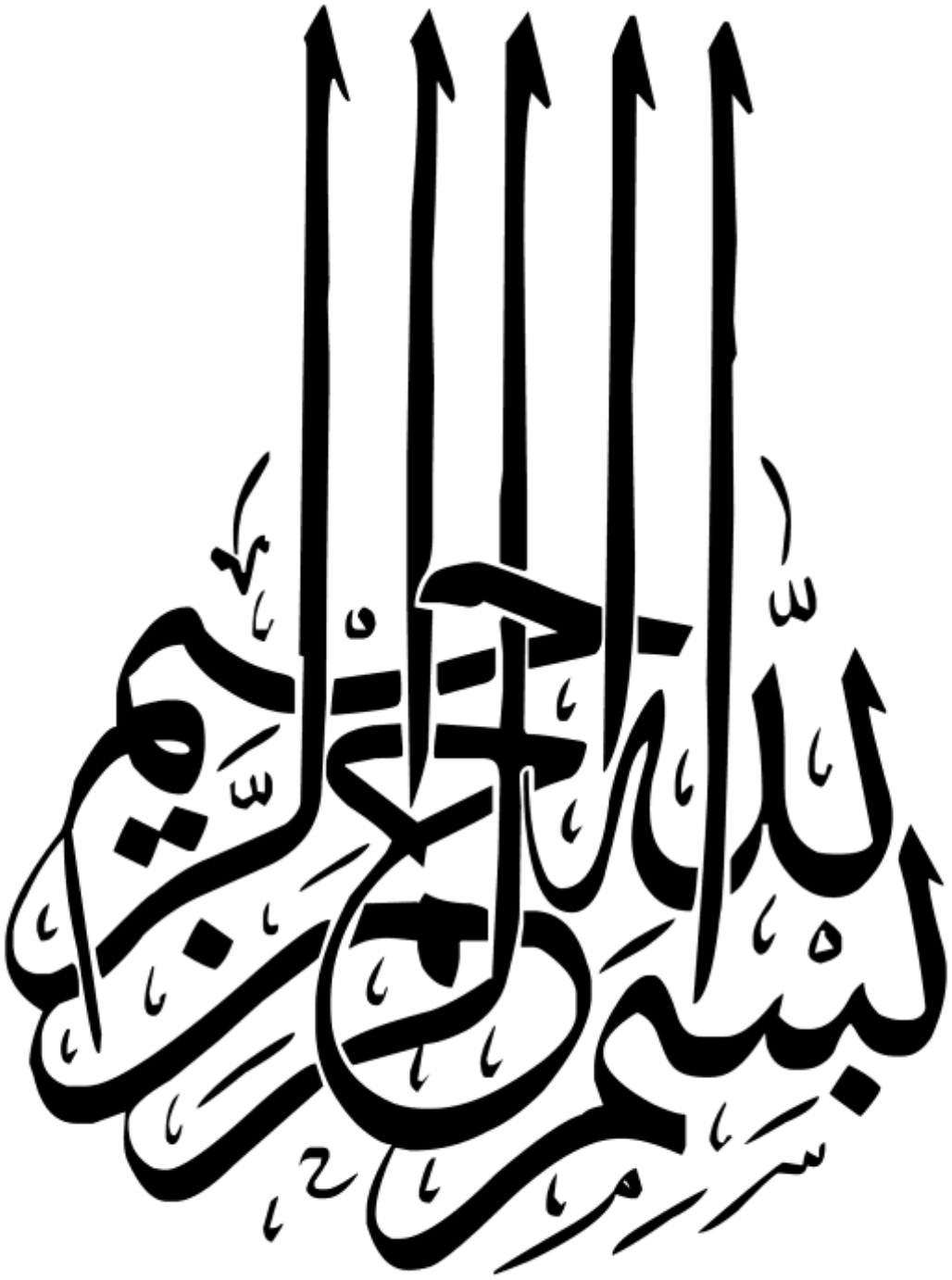
بسم الله الرحمن الرحيم

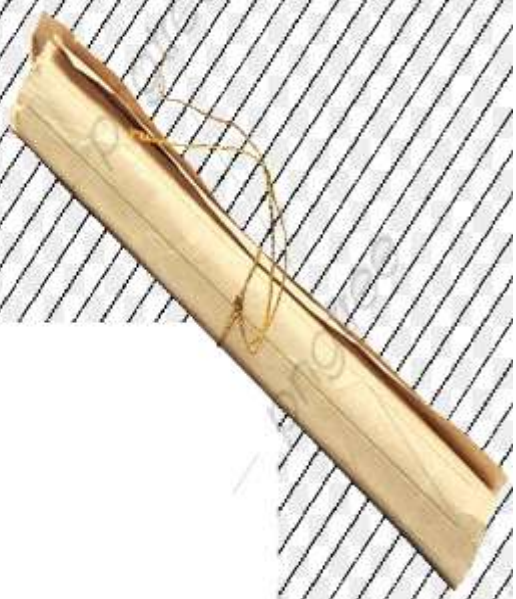

الشكر

في البداية نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد.

ويشرفنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف " **بن اعمر مختار** " الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث.

لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل الأساتذة على صبرهم معنا طوال مدة دراستنا.

وإلى كل من ساهم في هذا البحث بالنصيحة والعون والتشجيع.

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريق العلم وكان لي خير عون، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى من كانت سببا في وجودي، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى من أدين لها بحياتي أمي الحنونة حفضها الله ورعاها.

إلى أروع من جسد الحب بمعانيه، فكان السند والعطاء، إلى من كان شمعة تحترق لتضيء طريقي، إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام والعرفان أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى كل أفراد عائلتي أطال الله في عمرهم وحفظهم ورعاهم.

إلى كل الأصدقاء والأحباء الذين رافقوني وشجعوني طوال حياتي.

إلى أساتذتي وأهل الفضل الذين غمروني بالنصيحة والتوجيه والإرشاد ... و على رأسهم الأستاذ "**بن اعمر مختار**".

إلى كل من ساهم في إعداد هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

شرف الدين

الحمد لله الذي أنار لي طريق العلم وكان لي خير عون، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى من كانت سببا في وجودي، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى من أدين لها بحياتي أمي الحنونة حفضها الله ورعاها.

إلى أروع من جسد الحب بمعانيه، وكان السند والعطاء، إلى من كان شمعة تحترق لتضيء طريقي، إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام والعرفان أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى كل أفراد عائلتي أطال الله في عمرهم وحفظهم ورعاهم.

إلى كل الأصدقاء والأحباء الذين رافقوني وشجعوني طوال حياتي.

إلى أساتذتي وأهل الفضل الذين غمروني بالنصيحة والتوجيه والإرشاد ... و على رأسهم الأستاذ "بن اعمر مختار".

إلى كل من ساهم في إعداد هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

عبد العلي

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الفهرس	**2**
قائمة الجداول	**8**
قائمة الأشكال	**9**
مقدمة	**10**
الفصل الأول: مفهوم قروض الاستغلال وإجراءات منحها من قبل البنوك التجارية للمؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	**15**
المبحث الأول: مفهوم البنوك التجارية	**16**
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتعريفها	**16**
1- نشأة البنوك التجارية	**16**
2- تعريف البنوك التجارية	**17**
المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية	**18**
1- التأثر برقابة البنك المركزي	**18**
2- التعدد	**18**
3- إصدار النقود المصرفية	**19**
4-البحث عن تحقيق الربح	**19**
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهدافها	**19**
1- وظائف البنوك التجارية	**19**
2- أهداف البنوك التجارية	**20**

المبحث الثاني: مفهوم قروض الاستغلال	**21**
المطلب الأول: تعريف قروض الاستغلال وأنواعها	**21**
1- تعريف قروض الاستغلال	**21**
2-أنواع قروض الاستغلال	**21**
المطلب الثاني: مخاطر قروض الاستغلال	**24**
1- المخاطر المنتظمة (العامة)	**24**
2- المخاطر غير المنتظمة (الخاصة)	**25**
المطلب الثالث: خصائص قروض الاستغلال وأهميتها	**25**
1- خصائص قروض الاستغلال	**26**
2-أهمية قروض الاستغلال	**26**
المبحث الثالث: إجراءات منح قروض الاستغلال من قبل البنوك التجارية للمؤسسة الاقتصادية	**27**
المطلب الأول: الإجراءات الأولية	**27**
1-تركيب ملف القرض	**27**
2-المراجعات والتدقيقات الأولية	**32**
المطلب الثاني: التحليل المالي للمؤسسة وطلب الضمانات منها	**34**
1- التحليل المالي للمؤسسة	**34**
2-طلب الضمانات من المؤسسة	**35**
المطلب الثالث: اتخاذ قرار القرض ومتابعته	**37**
1-اتخاذ قرار منح القرض للمؤسسة:	**37**
2-متابعة القرض الممنوح من قبل البنك التجاري	**38**
خلاصة الفصل الأول	**39**
الفصل الثاني: التحليل المالي الذي تجريه البنوك التجارية لمنح قروض الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية	

تمهيد	**41**
المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي	**42**
المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأنواعه	**42**
1- تعريف التحليل المالي	**42**
2- أنواع التحليل المالي	**42**
المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي ومراحله	**45**
1- أساليب التحليل المالي	**45**
2- مراحل التحليل المالي	**46**
المطلب الثالث: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي وأهدافه	**48**
1- الأطراف المهتمة بالتحليل المالي	**48**
2- أهداف التحليل المالي	**50**
المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي	**51**
المطلب الأول: تعريف الميزانية المالية ومبادئ إعدادها	**51**
1- تعريف الميزانية المالية	**51**
2- مبادئ إعداد الميزانية المالية	**51**
المطلب الثاني: التحليل بواسطة رأس المال العامل	**53**
1-تعريف رأس المال العامل وكيفية حسابه	**53**
2- أنواع رأس المال العامل	**54**
المطلب الثالث: التحليل بواسطة احتياجات رأس المال العامل	**55**
1-تعريف احتياجات رأس المال العامل	**55**
2- حساب احتياجات رأس المال العامل	**55**
3-الحالات المختلفة لاحتياجات رأس المال العامل	**55**
المبحث الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية	**57**

المطلب الأول: التحليل بواسطة نسب السيولة	**57**
1- نسبة التداول (العامة)	**57**
2- نسبة السيولة المخفضة	**58**
3- نسبة السيولة الجاهزة (الحالية)	**58**
المطلب الثاني: التحليل بواسطة نسب النشاط	**59**
1- نسبة دوران المخزونات:	**59**
2- نسب دوران الزبائن	**60**
3- نسب دوران الموردين	**61**
المطلب الثالث: التحليل بواسطة نسب الهيكل المالي	**61**
1- نسبة التمويل الدائم	**61**
2- نسبة التمويل الذاتي (الخاص):	**62**
3- نسبة الاستقلالية المالية	**62**
4- نسبة التمويل الخارجي	**63**
5- نسبة تغطية المصاريف المالية	**63**
خلاصة الفصل الثاني	**64**
الفصل الثالث: دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير	
تمهيد	**66**
المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري ووكالته بالطاهير	**67**
المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري ووكالته بالطاهير	**67**
1- نشأة القرض الشعبي الجزائري	**67**
2- نشأة وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير	**67**
المطلب الثاني: مهام القرض الشعبي الجزائري وأنواع القروض التي يمنحها للمؤسسة الاقتصادية	**68**
1- مهام القرض الشعبي الجزائري	**68**

2- أنواع القروض التي يمنحها القرض الشعبي الجزائري	**69**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري ووكالته بالطاهير	**70**
1- الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	**70**
2- الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائر بالطاهير.	**74**
المبحث الثاني: الإجراءات الأولية التي قامت بها الوكالة البنكية	**77**
المطلب الأول: تركيب ملف القرض من قبل الوكالة البنكية	**77**
1-طلب القرض	**77**
2-الوثائق المرفقة بطلب القرض	**78**
المطلب الثاني: المراجعات والتدقيقات الأولية التي قامت بها الوكالة البنكية	**81**
1-المعلومات الأساسية	**81**
2-المراجعات والتدقيقات الأولية	**82**
المطلب الثالث: تقييم الإجراءات الأولية التي قامت بها الوكالة البنكية	**83**
1-بالنسبة لتركيب ملف القرض	**83**
2-بالنسبة للمراجعات والتدقيقات	**83**
3-استنتاج	**83**
المبحث الثالث: الإجراءات المكملة التي قامت بها وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير	**84**
المطلب الأول: التحليل المالي	**84**
1- عرض القوائم المالية	**84**
2- قياس وتحليل مؤشرات التوازن المالي	**87**
3-قياس وتحليل النسب المالية	**89**
المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة من قبل الوكالة البنكية واتخاذ قرار منح القرض	**95**
1-الضمانات المطلوبة	**95**

2-قرار منح القرض	**96**
المطلب الثالث: تقييم الإجراءات المكملة التي قامت بها الوكالة البنكية	**96**
1-بالنسبة للتحليل المالي	**96**
2-بالنسبة للضمانات المطلوبة	**97**
خلاصة الفصل الثالث	**98**
الخاتمة	**101**
قائمة المراجع	**105**
الملاحق	**109**
المخلص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	**الشكل النموذجي لبطاقة تعريف المؤسسة**	31
02	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (×) (للسنتين الماليتين 2018 و2019)	84
03	جدول حسابات النتائج للمؤسسة (×) (للسنتين الماليتين 2018 و2019)	85
04	رأس المال العامل للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018، 2019)	87
05	احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018-2019)	88
06	خزينة المؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018 – 2019)	88
07	نسبة السيولة العامة للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018- 2019)	89
08	نسبة السيولة المنخفضة للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018-2019)	90
09	نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018- 2019)	90
10	نسبة الاستقلالية المالية خلال السنتين الماليتين (2018 – 2019)	91
11	نسبة التمويل الدائم للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018 – 2019)	92
12	نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018 – 2019)	93
13	مدة التحصيل من الزبائن للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018 – 2019)	93
14	مدة التسديد للموردين، للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018 – 2019)	94
15	نسبة المردودية المالية للمؤسسة (x) خلال السنتين الماليتين (2018/ 2019)	95

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الميزانية المالية (المختصرة) للمؤسسة الاقتصادية	52
02	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	71
03	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير	74

مقدمة

المقدمة:

يعتبر النشاط الاقتصادي عصب الحياة وجوهرها في كل بلد بحيث يهدف إلى خلق الثروة والقضاء على الندرة وتلبية حاجيات الاستهلاك للمجتمع.

ومن جهتها تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دور الوسيط المالي وتتمثل وظيفتها الأساسية في استقبال الودائع، منح القروض بمختلف أصنافها لكل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين بما فيهم المؤسسة الاقتصادية وتؤدي هذه البنوك دورا هاما في دعم النشاط الاقتصادي في الجزائر، خاصة بعد الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، وهذا من خلال سعيها إلى جذب مدخرات المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وتوريدها في شكل قروض مختلفة الأصناف وتلبية المتطلبات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية بالدرجة الأولى.

ومن أجل تفادي المخاطر التي قد تترتب عن إقراض المؤسسات الاقتصادية تتبع البنوك التجارية (العمومية) في الجزائر إجراءات محددة من بينها إجراء تحليل مالي للمؤسسة طالبة قرض من القروض ومن هذا المنطلق جاء اهتمامنا بموضوع هذا البحث والذي يتمحور تحديدا حول: "دور التحليل المالي في عملية منح قروض الاستغلال من قبل البنوك التجارية للمؤسسة الاقتصادية".

إشكالية البحث:

لقد عمدنا إلى طرح إشكالية هذا البحث في تساؤل رئيسي على النحو التالي:

- ما هو الدور الذي يؤديه التحليل المالي في عملية منح قروض الاستغلال، من قبل البنوك التجارية، للمؤسسة الاقتصادية؟

بحيث اندرجت تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما هو مفهوم البنوك التجارية وقروض الاستغلال التي تمنحها للمؤسسة الاقتصادية؟
- ما هي الإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية في إطار عملية منح قروض الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية؟
- وما هي تحديدا مجريات التحليل المالي الذي تجريه البنوك التجارية في إطار هذه العملية؟

❖ وأخيرا، ما هو الدور الذي لعبه التحليل المالي في إطار عملية منح قروض استغلال من قبل وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير، لمؤسسة اقتصادية معينة؟

فرضيات البحث:

وتدعيما لإشكالية هذا البحث قمنا بطرح الفرضيتين التاليتين، قصد اختبار مدى صحتها:

أولا: – الوكالة البنكية موضوع الدراسة تحترم الإجراءات المعمول بها في إطار عملية منح قروض الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية.

ثانيا: – التحليل المالي الذي قامت به الوكالة البنكية للمؤسسة طالبة القرض لعبت دورا هاما وأساسيا في قرار منح القرض لهذه المؤسسة.

أهمية موضوع البحث:

تكمن أهمية موضوع هذا البحث في أنه سيسمح لنا بتوضيح الدور الذي يؤديه التحليل المالي كجزء من الإجراءات المتبعة من قبل البنوك التجارية في إطار عملية تمويل المؤسسة الاقتصادية بواسطة قروض الاستغلال.

الهدف من البحث:

وتبعا لأهمية موضوع هذا البحث، نهدف من وراء تناوله بالدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها:

- شرح وتوضيح مجريات التحليل المالي المتبع من قبل البنوك التجارية في حالة منح قروض الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية.
- شرح وتوضيح كل الإجراءات الأخرى الموافقة لهذا التحليل المالي.

أسباب ودوافع اختيار موضوع البحث

ولقد اخترنا هذا الموضوع لأسباب ودوافع ذاتية وأخرى موضوعية تتلخص فيما يلي:

- اندراج هذا الموضوع ضمن مجال تخصصنا الجامعي.

- الرغبة في الإطلاع أكثر على حيثيات هذا الموضوع والاستفادة منه، بالإضافة إلى إفادة كل زملائنا الطلبة المهتمين بهذا الموضوع.
- المساهمة في تقديم الاقتراحات والأداء التي تستند إلى حقائق علمية والتي قد تفيد المؤسسات الاقتصادية والوكالة البنكية موضوع الدراسة.

المنهج العلمي المستعمل في البحث:

ومن أجل إنجاز هذا البحث قمنا باستعمال المنهج الوصفي في الجزء النظري (الفصلين الأول والثاني)، ثم منهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي (الفصل الثالث)، حيث قمنا بجمع المعلومات اللازمة لذلك من مصادرها المختلفة ومعالجتها بالأدوات العلمية المناسبة.

خطة البحث:

أما خطة هذا البحث فقد قسمناها إلى ثلاثة فصول متكاملة، فبدأنا في الفصل الأول بتوضيح مفهوم قروض الاستغلال وإجراءات منحها من قبل البنوك التجارية للمؤسسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تناولنا فيه بالدراسة مفهوم البنوك التجارية أولا، ثم مفهوم قروض الاستغلال وأخيرا إجراءات منح قروض الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية، بحيث لم نتوسع كثيرا، في هذا الفصل، بشأن التحليل المالي الذي يجريه البنك التجاري للمؤسسة الاقتصادية طالبة القرض.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه تحديدا لشرح مجريات هذا التحليل المالي والكشف عن دوره العام في عملية تمويل المؤسسة الاقتصادية بواسطة قروض الاستغلال، ومن أجل ذلك بدأنا بتوضيح مفهوم التحليل المالي ثم انتقلنا إلى تبيان آليات القيام به بواسطة أدوات التحليل المالي (من منظوم السيولة والاستحقاق) المتمثلة من جهة في مؤشرات التوازن المالي، ومن جهة أخرى في النسب المالية.

وفي الفصل الثالث تناولنا بالدراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير، حيث قمنا أولا بتقديم هذا البنك ووكالته المعنية بالدراسة، ثم عرضنا وقيمنا الإجراءات الأولية التي نفذتها الوكالة البنكية في إطار عملية تمويل مؤسسة اقتصادية، وأخيرا انتقلنا إلى توضيح وتقييم مجريات التحليل المالي والإجراءات المكملة الأخرى، التي قامت بها هذه الوكالة البنكية، ومن وراء ذلك كشفنا عن الدور الهام الذي يؤديه هذا التحليل في هذا الإطار.

حدود الدراسة:

وتنقسم حدود هذه الدراسة إلى حدود موضوعية ومكانية و بعد زماني :

- **الحدود الموضوعية:** إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بدور التحليل المالي في عملية منح قروض الاستغلال، من قبل البنوك التجارية للمؤسسة الاقتصادية.
- **الحدود المكانية:** دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة الطاهير–
- **البعد الزماني:** تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من 01 جوان إلى 15 جوان 2021.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن هذا الموضوع تناولته بالدراسة عدة بحوث جامعية، حيث عمدنا إلى الاستدلال بهده البحوث والاستفادة من تجاربها بغرض إنجاز بحثنا في أفضل الظروف الممكنة وبالتالي إتقانه قدر الإمكان.

الفصل الأول: مفهوم قروض الاستغلال وإجراءات منحها من قبل البنوك التجارية للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتعريفها

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهدافها

المبحث الثاني: مفهوم قروض الاستغلال

المطلب الأول: تعريف قروض الاستغلال وأنواعها

المطلب الثاني: مخاطر قروض الاستغلال

المطلب الثالث: خصائص قروض الاستغلال وأهميتها

المبحث الثالث: إجراءات منح قروض الاستغلال من قبل البنوك التجارية للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: الإجراءات الأولية

المطلب الثاني: التحليل المالي للمؤسسة وطلب الضمانات منها

المطلب الثالث: اتخاذ قرار القرض ومتابعته

خلاصة الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر عملية الإقراض من أبرز النشاطات التي تتولاها البنوك التجارية، وهي تسمح للزبائن بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية بالحصول على الأموال اللازمة لتغطية احتياجاتها التمويلية، ومن جهة أخرى، تتيح للبنوك التجارية فرص تحقيق عوائد مالية هامة.

ويتغير السلوك لإقراضي للبنك كلما تغيرت أنواع القروض التي يقدمها ومن بين هذه القروض نجد قروض الاستغلال الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية.

وسنقوم في هذا الفصل بتوضيح مفهوم البنوك التجارية أولا، ثم سننتقل إلى شرح مفهوم قروض الاستغلال قبل أن نتناول بالدراسة الإجراءات المتبعة من قبل البنوك التجارية من أجل منح هذه القروض للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم البنوك التجارية:

تلعب البنوك التجارية أدوارا أساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في كل المنظومات الاقتصادية، حيث تعمل على تلبية الاحتياجات الائتمانية والتمويلية لزبائنها وتبحث بشكل دائم عن أفضل السبل لتدعيمها أكثر فأكثر.

ومن أجل توضيح مفهوم هذه البنوك سنتطرق فيما يلي إلى نشأتها وتعريفها ثم سنوضح خصائصها وكذا وظائفها وأبرز أهدافها.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتعريفها:

مرت البنوك التجارية بعدة تطورات منذ نشأتها وقدمت لها عدة تعارف كما هو موضح فيما يلي:

1- نشأة البنوك التجارية:[1]

كانت البداية الأولى لظهور البنوك التجارية في المملكة البابلية، حوالي 2000 عام قبل الميلاد حيث تضمنت شريعة حمو رابي مجموعة من الأسس والقوانين لتنظيم الودائع والقروض والفائدة، وأقيمت مصارف متعددة في نطاق الإمبراطورية البابلية مثل مصرف أنشر في مدينة أور الذي تخصص بتجارة المعادن والعاج والمرمر، كما تأسس مصرف أجنبي وتخصص بتجارة الرقيق والنبيذ وكانت طبيعة عمل هذه المصارف تشبه ما تقدمه المصارف في الوقت الحالي من قبول الودائع ومنح القروض لقاء سعر فائدة.

أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى (القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر) بعد ازدهار المدن الإيطالية، خاصة جنوه و فلورنسا على اثر الحروب الصليبية فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش، كما أن العائدين من المحاربين جلبوا معهم خبرات كثيرة وترتب على كل هذا النشاط تكدسا في الثروات ونموا متزايدا للفعاليات المصرفية.

[1] هبل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان: " النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 103.

2- تعريف البنوك التجارية:

كلمة بنك أصلها هو الكلمة الإيطالية بانكو (Banco) وتعني مصطبة (Banc)، وكان يقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيها بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

وقد وردت تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة، ففي وجهة النظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".[1]

كما قد ينظر إلى البنك على اعتبار أنه تلك " المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بها لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية".[2]

أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك التجاري على أنه " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية مالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".[3]

وهو يسمى أحيانا ببنك الودائع وأطلق البعض عليه تسمية المؤسسة التي تقترض لتقرض وهذا القول يركز على الوظيفتين الأساسيتين للبنوك التجارية وهما قبول الودائع وتسليف الأموال.

[1] شاكر القزويني: " محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 24.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم: " اقتصاديات النقود والبنوك"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 128.

[3] محمد مصطفى السنهوري: " إدارة البنوك التجارية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 34.

كما يعرف بأنه " مؤسسة تقبل الودائع من الأفراد أو المنشآت وتقوم بوظيفتها في الإقراض واستثماراته المختلفة، بمعنى أنه مشروع رأسمالي يهدف إلى تحقيق الربح".[1]

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية:

يتميز البنك التجاري بعدة خصائص ومميزات ندرجها فيما يأتي:[2]

1- التأثر برقابة البنك المركزي:

يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية من خلال لجنة الرقابة على المصارف، إذ لا تكتفي بالرقابة التوجيهية فقط، بل تفرض على البنوك التجارية أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية أو الجنائية.

ويفرض البنك التجاري هذا النوع من الرقابة للتحقق من مدى تقيد كل بنك بالقواعد المالية والقوانين، والأنظمة والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية، وهذا ما يساعد على تحقيق الكفاءة في تسيير البنوك التجارية.

غير أن البنوك التجارية لا يمكنها أن تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

2- التعدد:

تتعدد وتتنوع البنوك التجارية تبعا لحاجة السوق النقدي، غير أن هذا التعدد لا يلغي إمكانية التركز للبنوك التجارية في النظام الرأسمالي، ويخلق هذا التركز وحدات مصرفية ضخمة قادرة على احتكار الأسواق النقدية والمالية.

---

[1] ثريا عبد الرحيم الخزرجى، شيرين بدري البارودي: "اقتصاد المعرفة"(الاسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص143.

[2] ناصر دادي عدون وآخرون: " مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية" (حالة البنوك)، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،ص ص59-60.

3- إصدار النقود المصرفية:

تتمثل النقود المصرفية في نقود الودائع التي تكون ابتدائية غير نهائية بالإضافة إلى أنها متباينة ومتغايرة، تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان حيث تكون موجهة للقطاع الاقتصادي.

4- البحث عن تحقيق الربح:

غالبا ما تكون البنوك التجارية مملوكة من الأفراد أو الشركات، إذ أنها تعتبر مؤسسات رأسمالية هدفها تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهدافها:

تزاول البنوك التجارية وظائف محددة وترمي من وراء ذلك إلى تحقيق عدة أهداف، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1- وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية وغير النقدية، كما تقدم العديد من الخدمات للعملاء بعد أن كانت خدماتهم تقتصر على قبول الودائع ومنح القروض، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة، كما يلي:

1-1- الوظائف التقليدية: وهي تشمل خصوصا:[1]

- ✓ فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وادخار، ولأجل،...إلخ).
- ✓ تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار منح القروض المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة وتحصيل الأوراق التجارية وأيضا التعامل بالأوراق المالية وتمويل التجارة الخارجية وأنشطة أخرى تتعلق بالكفالات وخطابات الضمان للعملاء والتعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء وغير ذلك.

[1] منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي: " نقود وبنوك" ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 86.

1-2- الوظائف الحديثة: وحديثا ظهرت الوظائف التالية:[1]

- ✓ إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم.

تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري في هذا المجال.

- ✓ المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لأجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.
- ✓ ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرتيبة للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد وظائف أخرى منها: وظيفة التوزيع ووظيفة الإشراف والرقابة.

2- أهداف البنوك التجارية: من أبرز أهداف البنوك التجارية نجد:[2]

2_1 الربحية: من المعروف أن فوائد الودائع سواء حقق البنك أرباحا أو لم يحققها، وذلك ما يفرض على البنوك التجارية ضرورة تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات فأي انخفاض بسيط في الإيرادات يؤدي إلى تخفيض أكبر في الأرباح.

2_2 الأمان: لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فأي من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك ولذلك تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.

2_3 السيولة: نظرا لأن الجزء الأكبر من موارد البنك التجاري تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب فإن ذلك يفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة.

[1] محمد مصطفى السنهوري: مرجع سابق، ص ص84-85.

[2] طه طارق : " إدارة البنوك من بيئة العولمة والإنترنت"، دار الفكر الجامعي، عمان، 2007، ص 25.

المبحث الثاني: مفهوم قروض الاستغلال:

إن نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية في الفترة القصيرة التي لا تتعدى مدتها سنة، وأهم ما يميز هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار خلال دورة الاستغلال حيث تولد احتياجات دورية داخل المؤسسة، وترتبط هذه الاحتياجات ارتباطا قويا بالاختلافات التي تقع بين إيراداتها من جهة ونفقاتها من جهة أخرى، سواء كان ذلك في حجم المبالغ أو في زمن توفرها، ويتم تمويل هذه النشاطات بقروض قصيرة الأجل عادة من أهمها قروض الاستغلال التي تمنحها البنوك التجارية.

المطلب الأول: تعريف قروض الاستغلال وأنواعها:

سنقوم بتعريف قروض الاستغلال ثم سنتطرق إلى أنواعها المختلفة فيما يلي:

1-تعريف قروض الاستغلال:

من بين التعارف العديدة لقروض الاستغلال نذكر التعريف التالي:

هي «قروض قصيرة الأجل تأخذ شكل قروض المحفظة، أي إعادة شراء البنوك من المؤسسات ديون تجارية (سندات تجارية قد تكون قابلة للتعبئة في السوق النقدي أو لا) مع اقتطاع الخصم الذي يمثل المعدل الذي يجرى به القرض».

وعلى العموم يمكن القول أن قروض الاستغلال هي تلك القروض التي تقدمها البنوك التجارية للمؤسسات الاقتصادية بغرض تمويل النشاط العادي ودورة الاستغلال.

2-أنواع قروض الاستغلال:

يمكن التمييز بين الأنواع التالية لقروض الاستغلال:

2-1- القروض العامة:

تسمى كذلك «قروض الخزينة أو القروض عن طريق الصندوق، وهي غير موجهة لتمويل أصل معين من بين الأصول وإنما توجه لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وتلجأ إليها المؤسسة لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة»[1]. وفي مثل هذا النوع من القروض يمكن التمييز بين أربعة أشكال رئيسية فيما يلي:[2]

[1] الطاهر لطرش: "تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص85.

[2] نفس المرجع الأنف الذكر، ص ص85- 86.

2-1-1- تسهيلات الصندوق:

هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي تواجهها المؤسسة والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات.

2-1-2- السحب على المكشوف:

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة المؤسسة التي تسجل نقصا في الخزينة يكون ناجما عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب المؤسسة مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة قد تصل إلى سنة كاملة.

2-1-3- القروض الموسمية:

هي قروض تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي للمؤسسة، إذ تستعمل لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي، والبنك في هذه الحالة لا يقوم بتمويل كل التكاليف الناجمة عن هذا النشاط وإنما يقوم بتمويل جزء منها فقط، وهذا النوع من القروض يمكن أن يمنح لمدة تمتد إلى غاية تسعة أشهر.

2-1-4- قروض الربط:

هي عبارة عن قروض تمنح للمؤسسة لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية يكون تحقيقها في الغالب شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية، ويهدف هذا النوع من القروض إلى تحقيق الفرص المتاحة أمام المؤسسة في انتظار تحقق العملية المالية التي تأخرت لأسباب معينة.

2-2- القروض الخاصة:

سميت بالقروض الخاصة لأنها موجهة لتمويل أصل معين وليست موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، ويمكن التمييز في هذا النوع من القروض بين ثلاثة أشكال رئيسية هي:

2-2-1- تسبيقات على البضائع:

التسبيقات على البضائع هي كل قرض يسمح للمؤسسة بتمويل مخزون معين مقابل تقديم بضائع كضمان للبنك.

2-2-2- تسبيقات على الصفقات العمومية:

إن الصفقات العمومية هي عقود بين المقاولين أو الموردين من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى (وزارات، جماعات محلية، مؤسسات عمومية ذات طابع إداري) وذلك بغية استفادة هذه السلطات من

تنفيذ مشاريع لها أو توريد سلع معينة إليها، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا، يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه بحاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة لدى صاحب المشروع ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز الأشغال.

مع العلم أن القروض التي تمنحها البنوك التجارية لتمويل الصفقات العمومية قد تكون في شكل منح كفالات للمقاولين أو منح قروض فعلية لهم.

2-2-3- الخصم التجاري:

هو نوع من أنواع القروض الخاصة التي يمنحها البنك التجاري للمؤسسة، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنة إلى غاية هذا التاريخ. ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن، يسمى سعر الخصم.

2-3-القروض بالالتزام:

وتتمثل في الضمان الذي يقدمه البنك للمؤسسة لتمكينها من الحصول على أموال من جهة أخرى، ويكون البنك مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجزت المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها ويمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية من هذه القروض هي:

2-3-1- الضمان الاحتياطي:

هو عبارة عن التزام ممنوح من البنك يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية، وبالتالي فإن البنك يتعهد الورقة التجارية في ميعاد استحقاقها في حالة عجز المدين عن ذلك.

2-3-2- الكفالة:

وهي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك، يتعهد بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.

2-3-3- القبول:

في هذا النوع من القروض، يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض أهمها القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون، القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية، القبول الممنوح من أجل الحصول على مساعدة للخزينة والقبول المقدم في التجارية الخارجية.

المطلب الثاني: مخاطر قروض الاستغلال:

تترتب عن منح قروض الاستغلال من قبل البنوك التجارية للمؤسسة الاقتصادية، عدة مخاطر من أهمها ما يلي:

1- المخاطر المنتظمة (العامة):

وتتمثل في المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية سداد الائتمان نتيجة لأسباب لا ترجع للمقترض بصورة مباشرة، كتلك التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي والسياسي بصورة عامة، ومن أمثلة هذا النوع من المخاطر ما يلي:[1]

1-1- مخاطر أسعار الفائدة:

ويقصد بها تلك المخاطر الناجمة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، فإذا ما تعاقد البنك مع المؤسسة على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة في السوق عموما، ارتفع بالتالي سعر الفائدة على القروض.

1-2- مخاطر التضخم:

وهي المخاطر المترتبة عن انخفاض القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القروض والفوائد التي يحصل عليها، لذا يشار إليها أيضا بمخاطر انخفاض القوة الشرائية.

1-3- مخاطر الكساد:

ويقصد بها الآثار الاقتصادية السلبية التي تعصف بنشاط المقترض وبالتالي على قدرته على الوفاء بالتزامه.

[1] طارق طه: "إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات"، الدر الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص361.

1-4- مخاطر السوق:

وتتمثل في تلك المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على السوق بصورة سلبية، وبالتالي تتأثر بها قدرة المقترض على السداد.

2- المخاطر غير المنتظمة (الخاصة):

وهي المخاطر المرتبطة بنشاط اقتصادي معين أو بظروف معينة كإضرابات العمال أو التغيرات في أذواق المستهلكين أو أخطاء العمال كما تسمى أيضا بالمخاطر غير المتشابهة فهذا النوع من المخاطر ينشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع، وتأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية فتأثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره حيث تؤثر على مقدار العوائد المرتفعة لهذا المشروع ولا تؤثر على نظام السوق الكلي، ومن الأمثلة على هذه المخاطر انخفاض أرباح شركة معينة أو ظهور منافس جديد، ويمكن التقليل من المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنويع الاستثمارات من حيث أدوات الاستثمار كالأسهم والعقار أو من حيث القطاعات الممكن الاستثمار في أدوات محلية أو أجنبية وتمتاز هذه المخاطر بمجموعة من الخصائص منها:[1]

- ✓ أنها تنشأ بفعل عوامل تخص الشركة ذاتها؛
- ✓ أنها تؤثر فقط في الشركة المعينة؛
- ✓ يمكن تجنبها عن طريق التنويع وذلك بالاستثمار في عدة بدائل استثمارية؛
- ✓ يمكن قياسها من خلال مقاييس التشتت؛

كما أن المخاطر غير المنتظمة «تنشأ بفعل مصدر في أساسين سببهما التغير في طبيعة أو مكونات أصول الشركة أو بسبب التغير في صياغة هيكل التمويل».[2]

المطلب الثالث: خصائص قروض الاستغلال وأهميتها:

سنتطرق فيما يلي إلى الخصائص التي تميز قروض الاستغلال عن باقي أصناف القروض البنكية الأخرى، كما سنحاول إبراز الأهمية التي تتصف بها، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

[1] طارق عبد العال حماد: "إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص38.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص ص40، 41.

1- خصائص قروض الاستغلال:

وتتمثل أساسا في النقاط التالية:[1]

- ✓ تمنح لمدة قصيرة وهي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا؛
- ✓ يتصف بمخاطر عدم التسديد نظرا لاستحقاقها في الآجال القصيرة؛
- ✓ توجه لتمويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال (التموين، الإنتاج، التسويق،...الخ).؛
- ✓ ترتبط بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة؛
- ✓ إن عملية منح قروض الاستغلال تقابلها سندات آنية أو قريبة الاستحقاق؛
- ✓ وأخيرا تهتم البنوك التجارية بهذا النوع من القروض نظرا لما يحققه له من عوائد معتبرة.

2- أهمية قروض الاستغلال:

أهمية قروض الاستغلال في كونها تساعد في تأمين السير الحسن لعمليات الاستغلال للمؤسسة وذلك من خلال ما يلي:[2]

- ✓ تساعد على رفع رأس المال لمواجهة أعباء الاستغلال؛
- ✓ تمكن من تجديد المخزون وتمويل حسابات الموردين؛
- ✓ تخفف من خطر الوقوع في مأزق فراغ الخزينة نتيجة الاختلاف في فترات التسديد؛
- ✓ تجنب المؤسسة تجميد أموال غير دائمة الاستعمال؛
- ✓ باعتبار أن قروض الاستغلال هي قصيرة الأجل فهي تناسب احتياجات السيولة المؤقتة للمؤسسة؛
- ✓ تساهم في الحصول على سيولة قبل أن يحين أجل تحصيل الأوراق التجارية المستحقة على زبائن المؤسسة؛
- ✓ تسمح بالاستفادة من الظروف التي يمنحها السوق أو تجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة؛
- ✓ تسمح بمواجهة احتياجات الخزينة الناجمة عن النشاط الموسمي للزبون.

[1] F.BOUYACOUB : " L'entreprise et le financement bancaire " ; Editions CASBAH ; Alger ; 2000 ; p120.

[2] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 84.

المبحث الثالث: إجراءات منح قروض الاستغلال من قبل البنوك التجارية للمؤسسة الاقتصادية:

قبل أن يتخذ البنك التجاري قرار منح قرض من قروض الاستغلال لمؤسسة اقتصادية يقوم بدراسات معمقة لاستشراف مستقبل ذلك القرار ولتحقيق ذلك ينتهج عدة إجراءات من أهمها القيام بتحليل مالي للمؤسسة المعنية يساعده على قراءة مركزها المالي و استخلاص النتائج الضرورية المتعلقة بوضعها المالي مستقبلا ومدى قدرتها على تسديد القرض وفقا للشروط المتفق عليها وفي الآجال اللازمة، كما يعمد إلى طلب ضمانات عينية أو شخصية من المؤسسة ويواصل متابعته للقرض الممنوح إلى غاية استرداده كاملا.

وسنحاول في هذا المبحث أن نوضح بالتفصيل أهم تلك الإجراءات:

المطلب الأول: الإجراءات الأولية:

لا يمكن أن يقوم بنك تجاري بمنح أمواله لمتعاملين بطريقة عشوائية، قد ينجم عنها خسائر كبيرة لهذت فقبل القيام بعملية تمويل المؤسسة الاقتصادية يتبع إجراءات أولية تتمثل في تركيب ملف القرض ثم القيام بالمراجعات و التدقيقات الأولية وذلك على النحو التالي:

1-تركيب ملف القرض:

في هذه المرحلة يتم جمع المعلومات اللازمة والخاصة بالمقترض والقرض ذاته، حيث يتم تكوين ملف القرض الذي يشمل الوثائق التالية:

1-1- الوثائق التي تقدمها المؤسسة إجباريا:

وهي تتمثل في:[1]

1-1-1- طلب القرض:

وهو ذلك الطلب المقدم من العميل (المؤسسة) سواء بشكل خطي يوضح فيه نوع القرض المطلوب أو في شكل نموذج مسحوب من البنك.

1-1-2- عقد القرض:

وهو عقد بموجبه يتفق الطرفان (المؤسسة والبنك) على جميع شروط القرض مثل:

قيمة القرض، مدة القرض، سعر الفائدة المطبق، طريقة التسديد...الخ.

1-1-3- مستند الكفالة:

ويقد إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بكفالة شخصية (أي بضمان شخصي).

1-1-4- وثائق الرهن:

وتقدم إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بضمانات عقارية أو أصول مالية أو تجارية.

1-1-5- الميزانية المحاسبية:

بالنسبة للمؤسسة التي تتعامل مع البنك لأول مرة والتي تمارس نشاطها مند ثلاث سنوات على الأقل يطلب منها تقديم الميزانيات الخاصة بالسنوات المالية الثلاثة الأخيرة، حيث يتم إلحاقها بملف طلب القرض.

[1] عبد الحق بوعتروس:" الوجيز في البنوك التجارية" (عمليات تقنيات وتطبيقات)، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 63.

1-1-6- الوضعية الوسيطة:

وتكون في شكل ميزانية تخص 06 أشهر من السنة المالية الجارية، ويطلب من المؤسسة تقديمها إذا كانت قد تقدمت بطلب الحصول على القرض بعد 06 أشهر من انتهاء وإقفال السنة المالية الأخيرة، كما يجب أن تكون مرفقة بمعلومات تخص رقم الأعمال المحقق خلال هذه الفترة.

1-1-7- المستندات الضريبية وشبه الضريبية:

ويطلب البنك من المؤسسة تقديم المستندات الضريبية حيث يشترط أن تكون حديثة ومعدة في أقرب تاريخ ممكن من أجل الاطلاع على وضعيتها والتزاماتها اتجاه الدائنين من ذوي الأولوية في تحصيل مالهم من حقوق عليها (مصلحة الضرائب).

1-2- الوثائق التي تقدمها المؤسسة اختياريا:

وتتمثل أساسا في:[1]

1-2-1- جدول التمويل:

يقوم البنك التجاري باستعمال هذا الجدول من أجل الاطلاع على كيفية تطور رأس المال العامل: إضافة إلى التطور المحتمل للخزينة ويسمح هذا الجدول بتوضيح حاجيات التمويل المستقبلية للمؤسسة.

1-2-1- خطة الخزينة:

توضح هذه الخطة أرصدة الخزينة المتوقعة وتمثل الفرق بين الإيرادات والمصاريف المتوقعة خلال فترة لاحقة (سواء شهر، ثلاثي، سداسي ....الخ) وهي بذلك تسمح للبنك بتحديد الفترة التي قد تشهد خلالها الخزينة وضعية سالبة.

1-2-3- الكشوف والفواتير الكلاسيكية:

تستعمل هذه الكشوف من قبل البنك للتأكد من حقيقة المعلومات المعلن عنها من قبل المؤسسة ومدى صدقها ومطابقتها للواقع.

[1] F ; BOUYACOUB ,Op.cit ;p 131.

1-2-4- عقود الملكية:

قد تقوم المؤسسة مسبقا بتقديم نسخ عن عقود الملكية التي بحوزتها وذلك حتى يتأكد البنك من أن أصولها هي فعلا ملك لها ويمكن رهنها عند الحاجة.

1-2-5- الميزانيات المحاسبية التقديرية:

قد يقوم البنك بطلبها من المؤسسة، وهي خاصة بالسنة المالية القادمة، وذلك حتى يتمكن من الاطلاع على وضعيتها المستقبلية.

1-3- الوثائق التي يقوم البنك بإعدادها بنفسه:

وهي تشمل ما يلي:

1-3-1- محضر الزيارة:

إذا كانت آخر زيارة إلى مقر المؤسسة تعود إلى أكثر من ستة أشهر، يجب عندئذ على مدير البنك أو أحد مساعديه أن ينظم زيارة للتأكد ميدانيا من صحة عدة معلومات قدمتها المؤسسة في وثائق ملف القرض وعلى إثر هذه الزيارة يتم إعداد تلخص فيه نتائجها ويتم إلحاقها بملف القرض.

1-3-2- محضر اللقاء:

يحتوي على ملخص اللقاء الذي يتم بين مسير المؤسسة ومدير البنك، إذ يقوم مسير المؤسسة بتقديم معلومات مكملة لتلك المعلومات التي وردت في وثائق ملف القرض، بالإضافة لتأكيده لالتزامات المؤسسة.

1-3-3- بطاقة المؤسسة الاقتصادية:

وتحتوي على مجموعة من المعلومات الأساسية بحيث يتم تجديدها كلما تقدمت المؤسسة بطلب الحصول على القرض، وتعتبر بمثابة بطاقة التعريف الاقتصادية للمؤسسة، وعادة ما يكون الشكل النموذجي لهذه البطاقة كما يلي:

الجدول رقم (01): الشكل النموذجي لبطاقة تعريف المؤسسة:

بطاقة تعريف المؤسسة اسم المؤسسة: عنوانها: نوع نشاطها:	
المميزات	المعلومات التي يجب جمعها
الحجم	صغيرة ، متوسطة، أو كبيرة (من حيث عدد المستخدمين، رقم الأعمال...الخ)
أسلوب التحويل (أو الصنع)	درجة الكثافة الرأس مالية؟ تكامل النشاط أو درجة الإدماج؟
العلاقات الأساسية للمؤسسة	تركيبة المساهمين؟ هل أن المؤسسة فرع تابع لمؤسسة أخرى؟ ما هي علاقاتها بالمودعين؟
وتيرة النشاط	النشاط الموسمي؟ أو منتظم على مستوى الإنتاج والمبيعات؟
عدد وطبيعة المنتجات المباعة	ما هي تشكيلة المنتجات (والخدمات) المباعة؟ هل أن الإنتاج موحد؟ أم أنه متنوع؟
طرق البيع والتوزيع	هل أن المؤسسة تتوفر على شبكات فعالة للتوزيع؟ وهل أنها متخصصة؟ ما هي تكاليف التوزيع؟
الأبعاد الجغرافية	هل أن أسواق المؤسسة جهوية؟ أم أنها وطنية؟ أم دولية؟ وهل أن المؤسسة تملك وحدات إنتاج موزعة على عدة أماكن وجهات في آن واحد؟
مميزات السوق	هل أن السوق منظم وحر؟ وهل توجد احتكارات؟ ما هي وضعية المؤسسة اتجاه منافسيها؟
تسيير المستخدمين والمناخ الاجتماعي	ما هي أعمار المستخدمين؟ (هرم الأعمار) هل أن المؤسسة تلجأ إلى استخدام العمال المؤقتين؟ ...الخ

المصدر: F ; BOUYACOUB ,Op.cit ;p 139.

2- المراجعات والتدقيقات الأولية:

بعد تركيب ملف القرض يواصل البنك إجراءاته ويشرع في مراجعات وتدقيقات أولية تتلخص أهمها فيما يلي:

2-1- من حيث الجانب القانوني:

يبحث البنك عن التأكد من صحة عدة معلومات تتعلق ب:

2-1-1- عنوان المقر الاجتماعي للمؤسسة:

يقوم البنك بتنظيم زيارة إلى المقر الاجتماعي للمؤسسة، حتى يتأكد من صحة العنوان المعلن عنه في السجل التجاري والقانون الأساسي لهذه الأخيرة.

2-1-2- المحلات (المباني):

يبحث البنك عما إذا كانت المحلات الصناعية، التجارية، الإدارية،....الخ ملك للمؤسسة فعلا أم أنها مستأجرة، وفي حالة ما إذا كانت مستأجرة ما هي مدة الإيجار؟ وما هي شروط تجديده ؟

2-1-3- مدة حياة المؤسسة:

يقوم البنك بالتأكد من مدة حياة المؤسسة.

2-1-4- الأشخاص الذين يتمتعون بصلاحية تشغيل الحسابات البنكية للمؤسسة:

في هذا الإطار يقوم البنك بالتأكد من أمور عديدة أهمها ما يلي:

*هل أن اسم المسير الذي يتمتع بصلاحية تشغيل حسابات المؤسسة (أو التصرف فيها) مذكور فعلا في قانونها الأساسي وهل أن الأمر يتعلق بنفس الشخص الذي قام بالاتصال بالبنك لهذا الغرض؟.

*هل هناك أشخاص آخرون يتمتعون بنفس الصلاحية؟

*ما هي حدود الصلاحيات التي يتمتع بها هذا المسير في مجال الاقتراض، وبصفة عامة في مجال التزامات المؤسسة؟

*ما هي الضمانات التي يمكن أن يقدمها هذا المسير وفقا لما ينص عليه القانون الأساسي للمؤسسة ودون أن يطلب ذلك منه الرجوع إلى رأي الشركاء؟

* ما هي مدة الصلاحية المفوضة لهذا المسير؟

*هل حدث وأن تغير هذا المسير؟ وإذا كان الأمر هكذا هل تم تقديم محضر الجمعية العامة للشركاء الذي يثبت ذلك؟

2-1-5- بيان النشاط:

يقوم البنك بالتأكد من مطابقة النشاط الذي تزاوله المؤسسة والمعلن عنه في السجل التجاري، مع الموضوع الاجتماعي المذكور في القانون الأساسي.

2-1-6- العقد التأسيسي والعقود التعديلية:

يبحث البنك عما إذا كان العقد التأسيسي والعقود التعديلية الأخرى قد تم الإعلان عنها في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

2-1-7- مركزية عوارض الدفع:

يحاول البنك معرفة ما إذا كان مسير المؤسسة أو الشركاء مسجلين لدى مركزية عوارض الدفع وهل أنهم لا يتمتعون على أثر ذلك بحق حيازة دفاتر الشيكات.

2-1-8- المعلومات من ثلاثة مصادر مختلفة:

يقوم البنك بجمع المعلومات التي تخص المؤسسة ومسيرها من ثلاث مصادر مختلفة على الأقل ذلك للتأكد من صحتها.

2-2- من حيث الجانب الإحصائي:

تتعلق المراجعات والتدقيقات ذات الطابع الإحصائي التي يجريها البنك أساسا بما يلي:

2-2-1- بطاقة حركة الحسابي البنكي:

هذه البطاقة تتضمن معلومات عن كل الحركات والتغيرات التي مست الحساب البنكي للمؤسسة، ويقوم البنك على الخصوص بإجراء تحليل دوري لعمل أو حركة الحساب البنكي للمؤسسة، وذلك بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية و بالمقارنة كذلك مع الأرقام المتعلقة بتوقعات تطور النشاط التي أعلنت عنها المؤسسة.

2-2-2- حقوق المؤسسة غير المحصلة:

يقوم البنك بمراجعة حقوق المؤسسة على زبائنها، التي لم تتمكن من تحصيلها في الآجال اللازمة، وفي هذا الإطار يحاول أن يجيب على عدة تساؤلات تتعلق مثلا بمدى الجودة والمصداقية التي يتمتع بها الزبائن المعنيين وقابليتهم للتسديد ولآثار السلبية التي تنعكس على المؤسسة من جراء الحقوق المشكوك في تحصيلها أو غير القابلة للتحصيل ومدى قدرتها على تخطي تلك الآثار.

2-2-3- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية للمؤسسة:

يبحث البنك عما إذا كانت على المؤسسة ديون ضريبية، فإذا كان الأمر كذلك ما هو الجدول الزمني للتسديد؟ وكيف سيكون تأثير ذلك على خزينة المؤسسة؟

المطلب الثاني: التحليل المالي وطلب الضمانات منها:

بعد الانتهاء من الإجراءات الأولية السابقة الذكر، يشرع البنك التجاري في القيام بالإجراءات المكملة التي تبدأ بالتحليل المالي للمؤسسة طالبة القرض ثم طلب الضمانات منها قبل الانتقال إلى اتخاذ قرار منح القرض ومتابعته من قبل البنك التجاري.

1- التحليل المالي للمؤسسة:

تعتبر هذه المرحلة أهم الإجراءات التي يتخذها البنك التجاري في إطار عملية منح قرض استغلال لمؤسسة اقتصادية، حيث أن قرار الموافقة على منح القرض (أو الامتناع عن ذلك) يتوقف بنسبة كبيرة علة نتائج هذه المرحلة ونظرا لأهميتها خصصنا لها كامل الفصل الثاني، وسنكتفي هنا بالقول أن التحليل المالي

الذي يقوم به البنك التجاري للمؤسسة الاقتصادية في حالة طلب قرض استغلال من قبلها ويرتكز على استعمال أدوات القياس والتحليل التالية (من منظور السيولة والاستحقاق):

- ✓ مؤشرات التوازن المالي؛
- ✓ النسب المالية.

2- طلب الضمانات من المؤسسة:

تعتبر الضمانات وسيلة يمكن للمؤسسة تقديمها للحصول على قروض من البنوك التجارية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي أداة إثبات حق البنك للحصول على أمواله في حالة عدم تسديد المؤسسة لديونها، وتصنف الضمانات إلى صنفين هما:

2-1- الضمانات الشخصية:

إن الضمانات الشخصية هي تعهد شخص أو مجموعة من الأشخاص للتسديد للدائن في حالة عجز المدين الرئيسي عن الدفع في ميعاد الاستحقاق، كما أن الضمان لا يقدم من قبل المدين شخصيا ولكن يتم بواسطة شخص ثالث يقوم بدور الضامن، ويمكن أن نميز بين النوعين التاليين للضمانات الشخصية[1]:

2-1-1- الكفالة:

وهي عبارة عن عقد يربط بين شخص (المؤسسة) يسمى الكفيل، وشخص آخر هو الدائن (البنك)، حيث يلتزم الكفيل بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بها، والكفالة يجب أن تكون مكتوبة ومتضمنة طبيعة الالتزام بدقة ووضوح، وينبغي أن تشمل على:

موضوع الضمان، مدة الضمان، الشخص الكافل، وموضوع الضمان.

2-1-2- الضمان الاحتياطي:

ويعرف على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منها في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد، والأوراق التجارية التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان تتمثل في السند لأمر، السفتجة والشيكات.

[1] A. BENHALIMA : « pratiques des techniques bancaires » , Alger : Edition Dahleb ; 1997 ; P 58.

2-2-الضمانات الحقيقية:

ترتكز الضمانات على موضوع الشيء المقدم، والذي يعطي على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن أن تقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض وذلك خلال خمسة عشرة يوما ابتداء من تاريخ القيام بتبليغ عادي للمدين، وتنقسم هذه الضمانات إلى نوعين[1]:

2-2-1- الرهن الحيازي:

وينقسم بدوره إلى نوعين هما:

أ- الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز:

يسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات، كما ينبغي عليه أن يتأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف، و أن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار.

ب-الرهن الحيازي للمحل التجاري:

يتكون المحل التجاري من عدة عناصر من بينها عنوان المحل التجاري، الاسم التجاري، الشهرة التجارية، الرخص، براءة الاختراع، العلامات التجارية، والنماذج الصناعية وغير ذلك وعليه يجب أن يشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيق وصريح كل العناصر التي تكون محلا للرهن.

2-2-2- الرهن العقاري:

هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، ويمكن بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي بلد كان متقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة. ويجب أن تتوفر الشروط الضرورية التالية في العقار:

- ✓ يجب أن يكون صالحا للتعامل فيه؛

[1] الطاهر لطرش: مرجع سابق، ص ص168، 172.

- ✓ يجب أن يكون قابلا للبيع في المزاد العلني؛
- ✓ ويجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعة وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق.

المطلب الثالث: اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسة ومتابعته:

بعد أن تكون نتائج التحليل المالي للمؤسسة إيجابية ومشجعة على منح القرض لها وبعد أن توافق هذه الأخيرة على تقديم الضمانات المطلوبة ينتقل البنك التجاري إلى مرحلة اتخاذ قرار منح القرض ثم متابعته من أجل الاطمئنان على استرداده في الآجال المتفق عليها.

وفيما يلي شرح مفصل لهذه الإجراءات:

1- اتخاذ قرار منح القرض للمؤسسة:

تتطلب المرحلة إتباع الخطوات التالية[1]:

1-1- إعداد مذكرة القرض:

إن مذكرة القرض تعتبر بمثابة الأساس الذي يبنى عليه قرار الائتمان وهذا ما يتطلب أن تكون الائتمانية شاملة لكل عناصر القرض.

1-2- إبداء الرأي:

توضح مذكرة القرض رأي المستوى الإداري المختص، وهذا بعد رفعها إلى المستوى الإداري الأعلى للقيام بالنظر في القرار المتخذ.

1-3- التوصية:

يقوم المستوى الإداري الإشرافي المعني بدراسة المذكرة، وإدراج توصياته التي قد تتفق مع الرأي المتخذ أو قد تختلف عنه ورفعها إلى السلطة المختصة بمنح القرض المطلوب.

[1] صلاح الدين حسن السبسي: "إدارة أموال وخدمات المصرف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار وسام للطباعة والنشر، دبي، 1998م، ص 133.

1-4- صرف القرض:

بعد الانتهاء من المراحل السابقة يتم صرف القرض عن طريق توقيع المؤسسة المقترضة على اتفاقية القرض، مع تقديم الضمانات واستيفاء الالتزامات التي ينص عليها عقد القرض.

2- متابعة القرض الممنوح من قبل البنك التجاري:

بعد صرف القرض، يقوم البنك بمتابعته والهدف من ذلك هو الاطمئنان على حسن التصرف فيه وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة كما تحقق متابعة القرض ما يلي[1]:

- ✓ التعرف على المشاكل المحتملة للقرض قبل وقوعها بوقت كاف؛
- ✓ وضع أسس مقدما للقائمين على الائتمان لاكتساب الخبرة ولمتابعة الأعمال؛
- ✓ دعم الدورة المستندية ومراجعة خطوات وإجراءات منح القرض؛
- ✓ التأكد من أن سياسات الإقراض في البنك قد نفذت بالشكل الصحيح؛
- ✓ إعداد تقارير منتظمة للإدارة عن مدى جودة قروض البنك؛
- ✓ المساعدة في إعداد نسبة احتياطي الديون المشكوك فيه.

ولأهمية متابعة القرض، فإن هذه المرحلة تعتبر خط الدفاع عن البنك الذي يدعم الثقافة الائتمانية لدى العاملين بالبنك وفروعه.

[1] طلعت أسعد عبد الحميد: "الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، الطبعة العاشرة، مكتبة مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1999م، ص 170.

خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك التجارية بمثابة الركيزة الأساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فهي تعمل على تلبية الاحتياجات التمويلية للمتعاملين الاقتصاديين بما فيهم المؤسسات، كما تمتاز بعدة خصائص ممن أهمها تعددها وإصدارها للنقود المصرفية وبحثها عن تحقيق الربح في ظل الرقابة التي يفرضها عليها التشريع المعمول به وكذلك البنك المركزي وهي من خلال أنشطتها المتعددة تكتسي أهمية بالغة خاصة بالنسبة لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي.

وفي الجزائر، ظهرت منذ السنوات الأولى للاستقلال عدة بنوك تجارية تابعة للقطاع العام مثل القرض الشعبي الجزائري وغيره، ومع بداية تحرير الاقتصاد الوطني ككل ظهرت على إثر قانون النقد والقرض (المؤرخ في يوم 14 أبريل 1990م) بنوك تجارية أخرى تابعة للقطاع الخاص ونصف عمومية كذلك.

وتوجه قروض الاستغلال الممنوحة من قبل البنوك التجارية إلى تمويل أنشطة الاستغلال للمؤسسات الاقتصادية، وهي بذلك تعتبر قصيرة الآجال ومنها القروض العامة والقروض الخاصة، حيث نجدها تتصف بعدة خصائص مثل ارتفاع مخاطر عدم تسديدها وارتباطها بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة ولكنها في نفس الوقت تعتبر من أهم المصادر للعوائد المالية التي تحققها البنوك التجارية وتكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية من حيث كونها تساعد هذه الأخيرة في تأمين السير الحسن لأنشطتها الاستغلالية وتخفف من مخاطر وقوعها في مأزق نقص السيولة وفراغ خزينتها.

وتمر عملية منح قرض الاستغلال من قبل بنك تجاري لمؤسسة اقتصادية بعدة إجراءات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين هما مجموعة الإجراءات الأولية التي تشمل مرحلة تركيب ملف القرض ومرحلة المراجعات والتدقيقات الأولية التي يقوم بها البنك التجاري، ثم مجموعة الإجراءات المكملة التي تعتبر أكثر أهمية من الأولى وتضم مرحلة التحليل المالي للمؤسسة طالبة القرض بالإضافة إلى مرحلة طلب الضمانات من هذه الأخيرة واتخاذ قرار منح القرض وصرفه لها ثم متابعة ذلك القرض إلى غاية استردادها مع الفوائد بشكل كامل.

ولمرحلة التحليل المالي أهمية كبيرة في اتخاذ قرار منح القرض، حيث أن هذا الأخير يتوقف بالدرجة الأولى على النتائج المترتبة عن هذا التحليل.

الفصل الثاني: التحليل المالي الذي تجريه البنوك التجارية لمنح قروض الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأنواعه

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي ومراحله

المطلب الثالث: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي وأهدافه

المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

المطلب الأول: تعريف الميزانية المالية ومبادئ إعدادها

المطلب الثاني: التحليل بواسطة رأس المال العامل

المطلب الثالث: التحليل بواسطة احتياجات رأس المال العامل

المبحث الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

المطلب الأول: التحليل بواسطة نسب السيولة

المطلب الثاني: التحليل بواسطة نسب النشاط

المطلب الثالث: التحليل بواسطة نسب الهيكل المالي

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

يستعمل البنك التجاري أدوات التحليل المالي اللازمة لقراءة المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية طالبة قرض الاستغلال وذلك لاستخلاص النتائج الضرورية فيما يتعلق بالوضع المالي لهذه المؤسسة ومدى توازنه وكذا مدى قدرة هذه الأخيرة على الاستدانة والوفاء بالتزامات التسديد، وهذه النتائج من شأنها أن توضح الرؤيا للبنك التجاري عندما يكون بصدد منح القرض المطلوب للمؤسسة المعنية.

فبعد أن رأينا في الفصل السابق أن هذا التحليل المالي يعتبر حلقة هامة وأساسية ضمن سلسلة الإجراءات التي يتبعها البنك التجاري في إطار عملية إقراض المؤسسة الاقتصادية، سنقوم فيما يلي بشرح مفهوم وخطوات هذا التحليل وتبيان أهميته البالغة في تحديد قرار الموافقة على منح القرض المطلوب للمؤسسة المعنية أو الامتناع عن ذلك.

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي:

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى تعريف التحليل المالي وأنواعه بالإضافة إلى أساليبه ومراحله ثم سنوضح الأطراف المهتمة بالتحليل المالي وسنشرح أهدافه.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأنواعه:

للتحليل المالي عدة تعارف وله عدة أنواع كما هو موضح فيما يلي:

1- تعريف التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي على أنه "عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة من أجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل"[1].

كما يعرف بأنه "يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية"[2].

وعلى العموم يمكن القول أن التحليل المالي هو عبارة عن عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة تساهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية وغير العادية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة.

2- أنواع التحليل المالي:

يقسم التحليل المالي تقسيمات مختلفة حسب الزاوية التي ينظر منها إليه وذلك كما يلي:

---

[1] عبد الحليم كراج وآخرون:" الإدارة والتحليل المالي"(أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 157.

[2] وليد ناجي الحيالي: "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي "(منهج علمي وعلمي متكامل)، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص21،22.

2-1- من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

في هذه الحالة يتم التقسيم كما يلي[1]:

2-1-1- التحليل المالي الخارجي:

هو الذي يتم بواسطة أطراف خارجة عن المؤسسة ولخدمة أهدافها أو لخدمة الجهات الراعية بإجراء التحليل المالي، وقد يكون هذا التحليل شاملا لجوانب متعددة أو يتعلق بجزئية معينة تحقيقا لهدف معين، كالتحليل المالي الذي تقوم به البنوك وغرف التجارة والصناعة وغير ذلك.

2-1-2- التحليل المالي الداخلي:

وهو الذي يتم بتكليف من إدارة المؤسسة وقد يقوم به موظف أو إدارة أو بواسطة طرف خارجي متخصص وهذا التحليل بدوره قد يكون شاملا وقد يكون جزئيا لنشاط معين.

2-2- من حيث البعد الزمني للتحليل:

ينقسم التحليل المالي حسب هذا المعيار إلى[2]:

2-2-1- التحليل الرأسي:

إن هذا التحليل يعني تحليل كل قائمة مالية على حدة تحليلا رأسيا أي تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها.

2-2-2- التحليل الأفقي:

هذا الأسلوب في التحليل يختلف عن الأسلوب الآخر (التحليل الرأسي) في أكثر من مجال، حيث أن التحليل الأفقي يستهدف مسلك المفردة (العنصر) على مدار فترات زمنية قد تكون سنتين أو أكثر، وذلك بإبراز التغير الحاصل في قيمتها إما في صورة مطلقة أو في صورة نسبية مئوية.

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر،صص28،29.

[2] صادق الحسني: "التحليل المالي والمحاسبي"(دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1998، ص 178.

2-3- من حيث الفترة التي يغطيها التحليل:

في هذه الحالة يمكن التبويب إلى ما يلي[1]:

2-3-1- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس القدرات والإنجازات في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على القابلية في الأجل القصير على تغطية الالتزامات الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة.

وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون، والبنوك والمؤسسة.

2-3-2- التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل عن تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية.

2-4- من حيث الهدف من التحليل:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى أهداف من التحليل المالي، وهذا الأنواع هي[2]:

- ✓ تحليل لتقويم القدرة على الوفاء بالتزامات التسديد في الأجل القصير؛
- ✓ تحليل لتقويم القدرة على الوفاء بالتزامات التسديد في الأجل الطويل؛
- ✓ تحليل لتقويم ربحية المؤسسة؛
- ✓ تحليل لتقويم الأداء التشغيلي؛
- ✓ تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

[1] وليد ناجي الحيالي: مرجع سابق، ص 30.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص 34.

2-4- من حيث المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن التبويب حسب هذا المعيار كما يلي[1]:

2-5-1- التحليل الشامل:

يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

2-5-2- التحليل الجزئي:

يغطي هذا التحليل جزءا من الأنشطة لفترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي ومراحله:

في الواقع إن نتائج التحليل المالي ستختلف باختلاف الأساليب والمفاهيم المستخدمة وعلى ذلك من الأهمية بمكان التحديد الدقيق للأساليب والمفاهيم المستخدمة في أي عملية تحليل مالي، حيث يوجد كثير من الدراسات في هذا المجال والتي توصلت إلى تحديد عدة أنواع للتحليل المالي.

1- أساليب التحليل المالي:

يتطلب التخطيط السليم من المحلل المالي مراعاة الدقة في اختيار الأساليب التي تتلاءم مع هدف التحليل ونطاقه، وفي هذا المجال يوجد اتفاق على ضرورة استخدام أسلوبين من أساليب التحليل في ذات الوقت وهما[2]:

- ❖ أسلوب التحليل الرأسي أو الثابت.
- ❖ أسلوب التحليل الأفقي أو المتحرك.

حيث يتعلق الأسلوب الأول بتحليل قائمة واحدة وذلك بمقارنة عناصر الأصول ببعضها البعض لإبراز وزنها النسبي أو مقارنة بعض عناصر الأصول ببعض عناصر الخصوم، وينطبق ذلك على قائمة الدخل و

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 34.

[2] جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح: "الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 105.

القوائم المالية الأخرى ويطلق على هذا الأسلوب صفة الثابت على اعتبار أن عنصر الزمن ثابت نظرا لارتباط الدراسة بفترة زمنية واحدة، ومن الواقع أن هذا الأسلوب في حالة الاعتماد عليه بشكل منفرد سوف يؤدي إلى نتائج تحليلية مضللة نظرا لأن القوائم المالية التي تم الاعتماد عليها تعكس الموقع المالي في لحظة زمنية معينة وهي لحظة إعداد القوائم، ومن هنا فيتم تلاقي هذا القصور من خلال إتباع الأسلوب الثاني والذي يعتمد على متابعة التغيير في القيم من فترة لأخرى وحساب التغيرات في تلك القيم على مدى عدد من السنوات الماضية واستنتاج الاتجاهات ومراقبة التغيرات في المركز المالي مع مرور الزمن، ومن جهة أخرى فإن الاعتماد على الأسلوب التحليل الأفقي أو الاتجاهي يمكن المحلل من التغلب على احد أهم الصعوبات التي تواجهه والتي تتمثل في مرحلة مقارنة نتائج التحليل الفعلية بتلك المعيارية أو النمطية لتحديد أوجه القصور أو الانحراف في المجال الفرعي الذي يتم تحليله.

2- مراحل التحليل المالي:

إن انجاز التحليل المالي يستوجب المرور بمراحل وخطوات أساسية حيث أن هذه المراحل والخطوات تختلف من تحليل إلى آخر.

وعلى العموم يمكننا أن نوجز أهم هذه المراحل كما يلي[1]:

2-1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل:

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل لمعرفتها ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.

2-2- تحديد الفترة التي سيشملها التحليل:

من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل ونعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

[1] مفلح محمد عقل:"مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع المدني للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 240.

2-3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل:

إن قدرة العميل على الوفاء تعتمد على أدبياته، والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات حيث أن المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء يمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

2-4- اختيار أسلوب وأداء التحليل الأنسب: وذلك حتى يمكن التعامل مع المشكلة موضع البحث.

2-5- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل: وذلك لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.

وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق، ولا يمكن استقبال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة والتحديد المناسب للأسئلة المستوجب الإجابة عنها والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

2-6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه:

ولا مانع حيث يستدعي الأمر استعمال أكثر من معيار واحد.

2-7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه:

وذلك للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

2-8- تحديد الانحرافات وأسبابها:

وهي الدلالات و الاختلافات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته بالأرقام أو مؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة لأعوام أو تخص المؤسسات المنافسة في نفس القطاع.

2-9- مرحلة الاستنتاجات والتوجيهات:

وتعتبر هذه المرحلة هي آخر مراحل التحليل المالي، وهي ذات أهمية لا تقل عن المراحل السابقة، حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة ويكون ذلك عبر كتابة تقرير بإتباع الإرشادات التالية:

- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل؛
- الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل؛

- اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة للمشكلة موضوع التحليل.

المطلب الثالث: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي وأهدافه:

يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة، كما أن للتحليل المالي أهداف مسطرة يسعى من أجلها وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1-الأطراف المهتمة بالتحليل المالي:

يمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي كالآتي:[1]

1-1-إدارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على المالكين بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.
- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

1-2-أصحاب المؤسسة:

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسة الفردية ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة الاقتصادية بشكل رئيسي لذا أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى القدرة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام وبمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

1-3- الدائنون:

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين، وذلك كما يلي:

[1] منير شاكر محمد وآخرون: "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، الطبعة لثانية، دائر وائل للطباعة والنشر، عمان، 2005، ص 18- 20.

1-3-1- الديون طويلة الأجل:

إن ما يهم الدائنون هنا هو خدمات استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثانية ومستوى الربحية وكفايتها في تخطية الفوائد السنوية.

1-3-2- الديون قصيرة الأجل:

إن ما يهم الدائنون هنا هو قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة.

1-4- جهات أخرى:

وتتمثل فيما يلي:

1-4-1- الغرف التجارية والصناعية:

حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن المؤسسات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

1-4-2- أجهزة التخطيط:

وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة استنادا على المعلومات المتحصلة من نتائج التحليل المالي.

1-4-3- المستثمرون المحتملون:

لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمؤسسات المختلفة.

1-4-4- المعارف وشركات التأمين وآخرون:

لدراسة مدى قدرة المؤسسة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك فإن إمكانية التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط فإن المعارض وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.

كما نجد أطرافا أخرى تهتم بالتحليل المالي للمؤسسة ومن بين هؤلاء نذكر عملائها وحتى مورديها وغيرهم.

2- أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:[1]

- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدوتها على الافتراض.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة من قبل المؤسسة.
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.
- معرفة وضع المؤسسة في قطاعها.

هذا ويمكن إجمال الغايات المتعددة للتحليل المالي بأنها تهدف إلى التعرف على السياسات المناسبة للمؤسسة.

[1] عبد الستار الصياح، سعود العامري: "الإدارة المالية "(أطر نظرية وحالات عملية)، الطبعة الثالثة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2007، ص 41.

المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

إن التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي له أهميته الخاصة لدى البنك التجاري لمنح قروض الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية، وهو ينطوي على ما يلي:

المطلب الأول: تعريف الميزانية المالية ومبادئ إعدادها:

سنقوم فيما يلي بتعريف الميزانية المالية والتطرق إلى مبادئ إعدادها:

1-تعريف الميزانية المالية:

تعرف على أنها :" وثيقة تصور الذمة المالية للمؤسسة بعد إجراء تعديلات على مختلف العناصر المشكلة للميزانية المحاسبية ".[1]

إذ تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ" السيولة / الاستحقاق"، ويتم هذا الترتيب بناءا على:

- ✓ تصنيف الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى نحو الأسفل.
- ✓ تصنيف الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

2-مبادئ إعداد الميزانية المالية:

تتكون الميزانية المالية من أصول وخصوم مقسمة على النحو التالي:[2]

2-1- الأصول:

يمكن تصنيف الأصول إلى نوعين: الأصول الثابتة والأصول المتداولة:

[1]إلياس بن ساسي، يوسف قريشي:"التسيير المالي والإدارة المالية"(دروس وتطبيقات)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2006، ص 66.

[2]خميسي شيحة، "التسيير المالي للمؤسسة"(دروس ومسائل محلولة)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 57.

2-1-1- الأصول الثابتة:

يضم هذا القسم القيم الثابتة،والقيم الثابتةموقفا سواء كانت مادية أو معنوية أو مالية (مثل الاستثمارات والحقوق الطويلة ومتوسطة الآجال).

2-1-2- الأصول المتداولة:

تضم الأصول المتداولة كل العناصر التي تخص التشغيل الجاري لدورة الاستغلال والتي يمكن استعمالها في هذا الاتجاه خلال الدورة، وتتكون هذه الأصول من ثلاث أقسام فرعية: قيم الاستغلال، القيم المحققة، والقيم الجاهزة (أو المتاحة).

2-2- الخصوم:

وتصنف من وجهة نظر درجة الاستحقاق المتزايدة إلى نوعين:

- ✓ الموارد الموجودة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة خلال الدورة والمتمثلة في رؤوس الأموال الدائمة، وتضم الأموال الخاصة والديون الطويلة ومتوسطة الآجال.
- ✓ والموارد التي تكون محل تسديد خلال الدورة والمتمثلة في الديون قصيرة الأجل.

وعليه يمكن أن تمثل الميزانية المالية المختصرة في جدول ملخص على النحو التالي:

الشكل رقم (01): نموذج الميزانية المالية (المختصرة) للمؤسسة الاقتصادية:

الأصول	الخصوم
I/ الأصول الثابتة: - القيم الثابتة - القيم الثابتة مؤقتا	III/ رؤوس الأموال الدائمة: - الأموال الجافة - الديون طويلة ومتوسطة الأجل
II/ الأصول المتداولة: - قيم الاستغلال - القيم المحققة - القيم الجاهزة	IV/ الديون قصيرة الأجل:
المجموع العام = II+I	المجموع العام = IV+III

المصدر: من إعداد الطالبين.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة رأس المال العامل:

يعطي البنك أهمية بالغة لرأس المال العامل باعتبار هذا الأخير يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل حتى وإن تعرضت دورة الاستغلال إلى بعض التأخر وفي هذه الحالة تقل مخاطر تأخر تسديد القرض من طرف المؤسسة.

1-تعريف رأس المال العامل وكيفية حسابه: يعرف رأس المال العامل ويحسب كالآتي:

1-1-تعريف رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل " من المؤشرات الأساسية التي تبرز مدى توازن المؤسسة ماليا وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، وهو يظهر مقدار ما تحتفظ به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والتي تكون قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها ".[1]

1-2- كيفية حساب رأس المال العامل:

يتم حساب رأس المال العامل بطريقتين، من أعلى الميزانية ومن أسفلها كالتالي:[2]

1-2-1- من أعلى الميزانية:

يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

ر م ع (الصافي)= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

1-2-2- من أسفل الميزانية:

يتم حسابه وفق العلاقة:

ر م ع (الصافي) = الأصول المتداولة – القروض قصيرة الأجل

[1] مبارك لسلوس: "التسيير المالي"، الطبعة الحادية عشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 31.
[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 67

2-أنواع رأس المال العامل:

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من رأس المال العامل هي:[1]

2-1- رأس المال العامل الخاص:

وهو ذلك الفائض من الأموال الخاصة الموجه لتمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

ر م ع الخاص = أموال خاصة – أصول ثابتة

2-2-رأس المال العامل الإجمالي:

وهو يعبر عن مجموع الأصول المتداولة، ويحسب كما يلي:

ر م ع الإجمالي = مجموع الأصول – الأصول الثابتة
= مجموع الأصول المتداولة
= قيم الاستغلال + القيم قابلة التحقيق على المدى القصير + القيم الجاهزة

2-1-رأس المال العامل الأجنبي:

وهو ذلك الجزء من الموارد الأجنبية التي تمول الأصول المتداولة ويقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا، ويحسب بالعلاقة التالية:

ر م ع الأجنبي = رأس مال العامل الصافي – رأس المال العامل الخاص

[1] رابح حمودي:"تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية"، الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 70.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية بواسطة احتياجات رأس المال العامل:

يمثل نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يترتب عنها توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون، وهذه العملية تولد مصادر تمويلية قصيرة الآجال وهي الديون الممنوحة من الغير، ولكن هذه المصادر تمول عادة جزءا فقط من الأصول المتداولة، لذلك يجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل للأول وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.

1-تعريف احتياجات رأس المال العامل:

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها: " رأس المال العامل الأمثل أو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة بعد تمويل مل الأصول الثابتة والذي يضمن للمؤسسة التوازن المالي الضروري.[1]

2- حساب احتياجات رأس المال العامل:

تحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية[2]:

احتياجات ر م ع = (الأصول المتداولة- القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الآجال- السلفات المصرفية)

3- الحالات المختلفة لاحتياجات رأس المال العامل:

هناك ثلاث حالات يمكن أن تأخذها احتياجات رأس المال العامل، وهي:

3-1- الحالة الأولى: (إ ر م ع = 0)

وهذا يدل على أن الموارد تغطي الاحتياجات تماما.

3-2- الحالة الثانية: (إ ر م ع > 0)

وهذا يدل على عدم قدرة موارد التمويل قصيرة الأجل على تغطية كل احتياجات الدورة، وعليه تنشأ الحاجة هنا إلى وجوب رأس مال عامل.

[1] نفس المرجع الآنف الذكر، ص 70.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص38.

3-3- الحالة الثالثة: (إ ر م ع < 0)

هي حالة تمثل عكس سابقتها، وهي حالة بالنسبة للمؤسسة، إذ أنها تكون في غنى عن زيادة أو إيجاد رأس مال عامل.

وأخيرا تجدر الإشارة أن الخزينة (الصافية) تتحدد بالفرق بين رأس المال العامل (الصافي) واحتياجات رأس المال العامل، وذلك وفقا للمعادلة التالية[1]:

الخزينة (الصافية) = رأس المال العامل (الصافي)- احتياجات رأس المال العامل

[1] نفس المرجع الأنف الذكر، ص38.

المبحث الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

سنهتم في هذا المبحث بمجموعة من النسب تقيس التوازن المالي للمؤسسة وخطر التوقف عن الدفع والتي يستعين بها البنك التجاري عند قيامه بتحليل الميزانية المالية للمؤسسة الاقتصادية طالبة قرض الاستغلال وتتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: التحليل بواسطة نسب السيولة

هي " النسب التي تقيس العناصر السائلة الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته"[1]، وغرضها الأساسي هو " تقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد"[2]، ومن أهم هذه النسب نجد:

1- نسبة التداول (العامة):

ويطلق عليها أيضا بنسبة السيولة العادية، ويستفاد منها في معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء أو سداد التزاماته، وتقييم هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية[3]:

نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل) × 100%

فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني عدم إمكانية المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بموجوداتها المتداولة، أي رأس المال العامل سالب وهذا يعبر عن الوضعية المالية السيئة للمؤسسة.

وإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة لأنها قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل.

---

[1] عمار بن مالك، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة متورى قسنطينة، 2010، ص39.

[2] أسعد حميد الغلي، "الإدارة المالية "(الأسس العلمية والتطبيقية)"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2010، ص81.

[3] نعمة عباس الخفاجي:"الإدارة الاستراتيجية"(المدخل والمفاهيم والعمليات)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص267.

كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق كأن نطلب من كل زبائنها الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة، وتكتب نسبة السيولة الجاهزة (الحالية)كما يلي[1]:

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة) × 100%

بالموجودات المتداولة أي أن رأس المال العامل موجب.

إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن رأس المال العامل معدوما.

2- نسبة السيولة المخفضة:

وهي النسبة الأكثر دقة من حيث الحكم على درجة السيولة، كما تعتبر مقياس لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول السريعة إلى نقدية، وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

$$\text{نسبة السيولة المخفضة} = \left(\frac{\text{(الأصول المتداولة – المخزون)}}{\text{الأجل قصيرة الديون}}\right) \times 100\%$$

وقد تم استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتبارها تمثل أكبر حصة من الموجودات المتداولة وبالتالي فهو يحتاج لفترة زمنية حتى تتحول إلى نقدية.

3- نسبة السيولة الجاهزة (الحالية):

توضح نسبة السيولة الجاهزة مدى مقدرة المؤسسة على سداد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط ومن دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة وذلك لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزونات إلى سيولة جاهزة.

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص48.

[2] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى:"الإدارة المالية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص52.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة نسب النشاط:

تعبر هذه النسب عن مدى فاعلية وكفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة أصولها ومواردها المالية كما أنها تبني العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والمبيعات المحققة " وتتميز هذه النسب عن النسب الأخرى كونها توفر مؤشر ديناميكي وذلك لأخذها البعد الزمني بعين الاعتبار منذ تحليلها لقائمة المركز المالي"[1]، حيث " تبين مدى مقدرة كل دينار مستثمر في تحقيق المبيعات الصافية"[2]، وفيما يلي أهم هذه النسب:

1- نسبة دوران المخزونات:

من الصعوبات التي تواجه المسيرين بطئ حركة المخزونات حيث " إن الاستثمار في المخزون لا يحقق ربحا طيلة مدة التخزين، لذلك يسمى بالاستثمار الجامد، وكلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء أكبر، لذلك تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران"[3]، وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة تجاريا كان أم تحويليا (صناعي أو زراعي أو خدماتي)، وذلك كما هو موضح فيما يلي[4]:

1-1- دوران مخزون البضائع:

- مدة دوران البضائع = $\frac{\text{متوسط المخزون من البضائع}}{\text{المشتريات السنوية من البضائع}} \times 360$ يوم

وهي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع للبضائع.

- عدد دوران البضائع = $\frac{\text{المشتريات السنوية من االبضائع}}{\text{متوسط المخزون من البضائع}}$

ويمثل العدد المتوسط للطلبيات السنوية المحققة من البضائع

---

[1] منير إبراهيم الهندي: "الإدارة المالية"(مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص85.

[2] عبد الوهاب يوسف أحمد:"التمويل وإدارة المؤسسات المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص94.

[3] سالم هلال رامي الحسناوي:"أساسات الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص262.

[4] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص ص49،50.

1-2-دوران مخزون المواد واللوازم:

- مدة دورة المواد واللوازم = $\frac{\text{متوسط المخزون من المواد و اللوازم}}{\text{المشتريات السنوية من المواد و اللوازم}} \times 360$ يوم

وهي توضح المدة المتوسطة التي تمكنها المواد واللوازم في المخزن.

- عدد دورات مخزون المواد واللوازم سنويا = $\frac{\text{المشتريات السنوية من المواد و اللوازم}}{\text{متوسط المخزون من المواد و البااللوازم}}$

ويمثل العدد المتوسط للطلبيات المحققة من المواد واللوازم التي تدخل سنويا إلى المخزون.

1-2- دوران مخزون المنتجات التامة:

- مدة دورة المنتجات التامة = $\frac{\text{متوسط المخزون المنتجات التامة}}{\text{التكلفة السنوية للوحدات الالمنتجة}} \times 360$ يوم

وهي تمثل المدة المتوسطة التي تمكنها المنتجات التامة في المخزن.

- عدد دوران المنتجات التامة = $\frac{\text{التكلفة السنوية للوحدات البالمنتجة}}{\text{متوسط مخزون المنتجا البضالتامة}}$

ويمثل العدد المتوسط لعمليات التصريف (البيع) السنوية.

2- نسب دوران الزبائن: وأهمها ما يلي:[1]

2-1-مدة التحصيل من الزبائن

$$= \frac{\text{الزبائن+أوراق االقبض}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \times 360 \text{ يوم}$$

وهي تمثل المدة المتوسطة للبيع بالأجل : أو متوسط مدة القبض والتحصيل من الزبائن (وأوراق القبض).

2-2-عدد التحصيلات من الزبائن

$$= \frac{\text{رقم الأعمال االسنوي}}{\text{الزبائن+أوراق القبض}}$$

[1]نفس المرجع الآنف الذكر، ص 51.

ويمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات السنوية.

3- نسب دوران الموردين: وتشمل ما يلي:

3-1-مدة التسديد للموردين:

$$= \frac{\text{الموردون+أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية}} \times 360 \text{ يوم}$$

وتمثل المدة المتوسطة للشراء بالأجل، أو المدة المتوسطة التي تمكنها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين.

3-2-عدد دوران الموردين:

$$= \frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{الموردون+أوراق الدفع}}$$

ويمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة سنويا.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة نسب الهيكل المالي:

تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، ومن أهم هذه النسب نجد:

1-نسبة التمويل الدائم:

وتشير إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة فهذه بالنسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل أو ما يسمى بهامش الأمن، " فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشروط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الخصوم، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة"[1]، ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:[2]

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 45.

[2] اليمين سعادة:" استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة باتنة، 2009، ص 54.

نسبة التمويل الدائم= (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة (الصافية) 100%

علما أن: الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الديون الطويلة ومتوسطة الآجال.

2-نسبة التمويل الذاتي (الخاص):

وهي مكملة للسنة الأولى " وتعطينا مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وإذا كانت تساوي 1 فإن رأس المال العامل الخاص معدوم أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة وتكون رأس المال العامل الصافي، وفي حالة ارتفاع هذه النسبة عن الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض عن هذه الأموال بالإضافة إلى الديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة"[1].

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:[2]

نسبة التمويل الذاتي= (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة) 100%

3-نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ " أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين، أما إذا كانت هذه السنة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون"[3]، وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:[4]

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموعة الديون) 100%

[1] ناصر داوي عدون: "التحليل المالي"، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 53.

[2] نفس المرجع الآنف الذكر، ص 53.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 46.

[4] ناصر داوي عدون، مرجع سابق، ص 53.

4-نسبة التمويل الخارجي:

تشير نسبة التمويل الخارجي إلى المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، " فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه السنة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستعرض لها المؤسسة"[1]، ومن هذه الصعوبات نذكر:[2]

- ✓ صعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية حيث أن المقرضين سوف يقنعون عن تقديم قروض إضافية للمؤسسة.
- ✓ صعوبات ناشئة عن احتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفوائدها، مما يعرض المؤسسة إلى احتمالات العسر المالي.

5- نسبة تغطية المصاريف المالية:

تمثل هذه النسبة درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان ذلك في صالح المؤسسة والعكس صحيح.

وتحسب هذه النسبة كما يلي: [3]

$$\text{نسبة تغطية المصاريف المالية} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي الصافي}} \times 100$$

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 46.

[2] نفس المرجع الآنف الذكر، ص 46.

[3] ناصر داوي عدون، مرجع سابق، ص 54.

خلاصة الفصل الثاني:

اتضح لنا في هذا الفصل أن التحليل المالي الذي تجريه البنوك التجارية للمؤسسة الاقتصادية طالبة قرض الاستغلال هو بغرض قراءة المركز المالي لهذه الأخيرة واستنتاج مدى توازنها المالي ومدى قدرتها على الاستدانة والوفاء بالتزامات التسديد اتجاه الدائنين لها.

وينقسم التحليل المالي إلى عدة أنواع تبعا لعدة معايير (مثل معيار الجهة القائمة بالتحليل، معيار الفترة التي يغطيها ومعيار مداه وغير ذلك) وهو يستدعي المرور بعدة مراحل، ابتداء من مرحلة تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل ووصولا إلى مرحلة الاستنتاجات والتوصيات المترتبة عنه.

ومن أهم الأطراف المهتمة بالتحليل المالي، إلى جانب البنوك التجارية، نجد إدارة المؤسسة وأصحابها (الملاك) والدائنين الآخرين وحتى أجهزة التخطيط المركزية وشركات التأمين وآخرين.

وفي حالة كون الجهة المهتمة به هي البنك التجاري الذي يكون بصدد منح قرض استغلال لمؤسسة اقتصادية، فإن التحليل المالي يستدعي في هذه الحالة استعمال أدوات معينة لتحقيق أهدافه، وهذه الأدوات تتمثل في مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وكذلك الخزينة) بالإضافة إلى النسب المالية (نسب السيولة ونسب النشاط أو التسيير ونسب الهيكل المال).

ويتوقف قرار الموافق على منح القرض المطلوب للمؤسسة المعنية، أو الامتناع عن ذلك، على نتائج هذا التحليل الذي يجريه البنك التجاري (بعد النتائج الإيجابية للإجراءات الأولية)، فإذا كانت هذه النتائج إيجابية بحيث تؤكد على الخصوص قدرة المؤسسة المعنية على الاستدانة والوفاء بالتزامات التسديد في تواريخ الاستحقاق المحددة، فإن البنك التجاري سيوافق على تلبية طلب القرض، والعكس صحيح.

وبعد هذه المرحلة سينتقل البنك التجاري بطبيعة الحال إلى طلب الضمانات المناسبة من المؤسسة المعنية ثم صرف القرض لهذه الأخيرة ومتابعته إلى غاية استرداده مع فوائده بشكل كامل.

الفصل الثالث: دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير

تمهيد

المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري ووكالته بالطاهير

المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري ووكالته بالطاهير

المطلب الثاني: مهام القرض الشعبي الجزائري وأنواع القروض التي يمنحها للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: الإجراءات الأولية التي قامت بها الوكالة البنكية

المطلب الأول: تركيب ملف القرض من قبل الوكالة البنكية

المطلب الثاني: المراجعات والتدقيقات الأولية التي قامت بها الوكالة البنكية

المطلب الثالث: تقييم الإجراءات الأولية التي قامت بها الوكالة البنكية

المبحث الثالث: الإجراءات المكملة التي قامت بها وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير

المطلب الأول: التحليل المالي

المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة من قبل الوكالة البنكية واتخاذ قرار منح القرض

المطلب الثالث: تقييم الإجراءات المكملة التي قامت بها الوكالة البنكية

خلاصة الفصل الثالث

تمهيد:

لقد رأينا في الجزء النظري من هذا البحث أن عملية منح قرض من قروض الاستغلال من قبل بنك تجاري لمؤسسة اقتصادية تنقسم عادة إلى إجراءات أولية وأخرى مكملة حيث تتعبر الثانية أهم بالمقارنة مع الأولى ويشكل التحليل المالي تحديدا أهم إجراء من بين هذه الإجراءات المكملة.

وسنحاول في هذا الفصل دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير من أجل تقييم عملية من بين عمليات منح قروض الاستغلال التي قامت بها هذه الوكالة البنكية لفائدة إحدى المؤسسات الاقتصادية وبالتالي الكشف عن أهمية الدور الذي لعبه التحليل المالي الذي أنجزته هذه الوكالة البنكية للمؤسسة المستفيدة من القرض، كجزء من الإجراءات التي تشملها عملية منح قروض الاستغلال للمؤسسات الاقتصادية.

ومن أجل تحقيق هذا العرض سنتطرق في هذا الفصل إلى المحاور التالية:

- تقديم المؤسسة موضوع الدراسة.
- الإجراءات الأولية التي قامت بها الوكالة البنكية في إطار عملية منح القرض.
- الإجراءات المكملة، بما فيها على الخصوص التحليل المالي التي قامت بها الوكالة البنكية في إطار عملية منح القرض.

المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري ووكالته بالطاهير

يجدر بنا من الناحية الموضوعية أن نستهل هذا الفصل بتقديم القرض الشعبي الجزائري بشكل عام ووكالته بالطاهير بشكل خاص وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري ووكالته بالطاهير:

يمكن تلخيص نشأة القرض الشعبي الجزائري ووكالته بالطاهير على النحو التالي:

1- نشأة القرض الشعبي الجزائري:

تأسس بنك القرض الشعبي الجزائري في 4 ماي 1966م على أنقاض القرض الشعبي الفرنسي لكل من الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة ثم اندمجت معه ثلاث بنوك أجنبية وهي شركة مرسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك المختلط الجزائر – مصر.

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا كما يقوم بمنح القروض وعدة خدمات أخرى لكل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية، ويخضع هذا البنك، مثل كل البنوك التجارية في الجزائر إلى قانون النقد والقرض لسنة 1990 منذ يوم 10 فيفري من هذه السنة.

ويعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية، وشركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي يقدر حاليا بـ 293.000.000 دينار جزائري، مقره* الاجتماعي 02 شارع عميروش الجزائر العاصمة، وهو بنك يجمع بين المحلي والتفتح على العالم الخارجي بفضل مراسليه البنكيين في أنحاء عديدة من العالم.

2- نشأة وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير:

إن وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير هي الوحدة البنكية التي تحمل الرمز "321"، وهي إحدى الوكالات التابعة لمجموعة الاشغال ببجاية والتي رمزها "831"، ولقد تم فتح وكالة الطاهير في يوم 24 – 01-1981، حيث لم يكن لها وقتها مقر خاص بل كانت تنشط في مبنى مؤجر إلى غاية 01 أكتوبر

* يتعلق الأمر بالمقر الاجتماعي للمديرية العامة للبنك.

1992، أين تم تدشين مبنى خاص بالوكالة يتوفر على كل الوسائل الضرورية لممارسة النشاط في أحسن الظروف الممكنة.

المطلب الثاني: مهام القرض الشعبي الجزائري وأنواع القروض التي يمنحها للمؤسسة الاقتصادية:

يتولى القرض الشعبي الجزائري مجموعة من المهام وتتعدد وتتنوع القروض التي يمنحها للمؤسسة الاقتصادية.

1- مهام القرض الشعبي الجزائري:

تتمثل أهم مهام وصلاحيات القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

1-1- المهام الرئيسية:

وتشمل:

- تلقي الودائع بمختلف أشكالها (لأجل والجارية) من كل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.
- تمويل الأنشطة الاقتصادية وخاصة منها المتعلقة بالتجارة والسكن والصناعة والخدمات وغير ذلك.

1-2-المهام الثانوية:

وهي على الخصوص:

- القيام بعمليات صرف العملات الأجنبية.
- القيام بالعمليات المالية في البورصة (شراء أسهم وسندات لصالح الزبائن).
- تقديم استشارات اقتصادية مالية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير).
- تسيير وسائل الدفع (الكمبيالة، الشيك ووسائل الدفع الالكترونية).
- كراء الخزائن الحديدية لعملائه من أجل حفظ المستندات والأشياء الثمينة، .... الخ.

2- أنواع القروض التي يمنحها القرض الشعبي الجزائري:

يسعى المكلف بالدراسات التقنية في مصلحة القروض بالوكالة البنكية إلى معرفة كل حاجيات العملاء ومن ثم استنتاج نوعية القروض التي يريدها كل واحد منهم، وتنقسم القروض الممنوحة من طرف القرض الشعبي الجزائري إلى[1]:

2-1-قروض الاستغلال:

هذه القروض لا يجب أن تتعدى مدتها 12 شهرا، وهي مخصصة لتمويل الاحتياجات الجارية للمؤسسات في دورة الاستغلال، كما يمكن أن تأخذ عدة أشكال منها:

2-1-1- القروض المباشرة (أو عن طريق الصندوق): ونجد منها:

- ✓ تسهيلات الصندوق؛
- ✓ السحب على المكشوف؛
- ✓ الشيكات على الفاتورة؛
- ✓ الشيكات على البضاعة؛
- ✓ خصم الأوراق التجارية؛ ... الخ.

2-1-2- القروض غير المباشرة (أو عن طريق الإمضاء): وتتمثل في:

- ✓ الضمان السندي؛
- ✓ الضمان الجمركي؛
- ✓ تعهد الصفقات؛
- ✓ الاعتماد المستندي (للتصدير والاستيراد).

2-2-قروض الاستثمار:

وهي القروض الموجهة لتمويل مشاريع استثمارية جيدة أو لتجديد الآلات ومعدات الإنتاج أو ما شابه ذلك من تجهيزات الإنتاج وتنقسم إلى:

[1] مقابلة مع المكلف بالدراسات التقنية في الوكالة البنكية الجزائري بالطاهير يوم 2021/05/09، على الساعة 14:00.

2-2-1- القروض متوسطة الأجل:

تمتد فترة منح هذه القروض من 1 سنة إلى 7 سنوات تبعا لحجم المشروع وقيمة القرض المطلوب وحسب المردودية المتوقعة للمشروع كذلك وتنقسم هذه القروض إلى:

أ- **قرض Promed:** هو قرض متوسط الأجل موجه لتمويل شراء التجهيزات، أو لشراء وتهيئة محل، أو الاثنين معا، ويستفيد من هذا القرض كل المتعاملين في القطاع الصحي سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين مثل الأطباء والبياطرة والعيادات الخاصة.

ب- قرض Prolib: متوسط الأجل مخصص للمستثمرين الذين يرغبون في توسيع أنشطتهم أو المستثمرين الجدد الذين يمارسون النشاط لأول مرة.

2-2-2- القروض طويلة الأجل:

تتراوح مدة هذه القروض بين 7 سنوات و20 سنة كحد أقصى وتمنح حسب حجم المشروع حيث تكون موجهة لتمويل المشاريع الضخمة.

2-3-القروض العقارية:

هي قروض طويلة أو متوسطة الأجل موجهة لتمويل شراء مسكن ترقوي أو بناء مسكن ريفي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري ووكالته بالطاهير:

يتحدد الهيكل التنظيمي لكل مؤسسة اقتصادية تبعا لعدة عوامل من أهمها حجم المؤسسة، محيطها، التكنولوجيا المستعملة من قبلها، شكل السلطة فيها وغير ذلك، وعلى هذا الأساس اعتمد القرض الشعبي الجزائري (ووكالته بالطاهير) الهيكل التالي:

1- الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:

إن الشكل التالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي المعتمد من قبل البنك بكل فروعه وأجزائه:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.

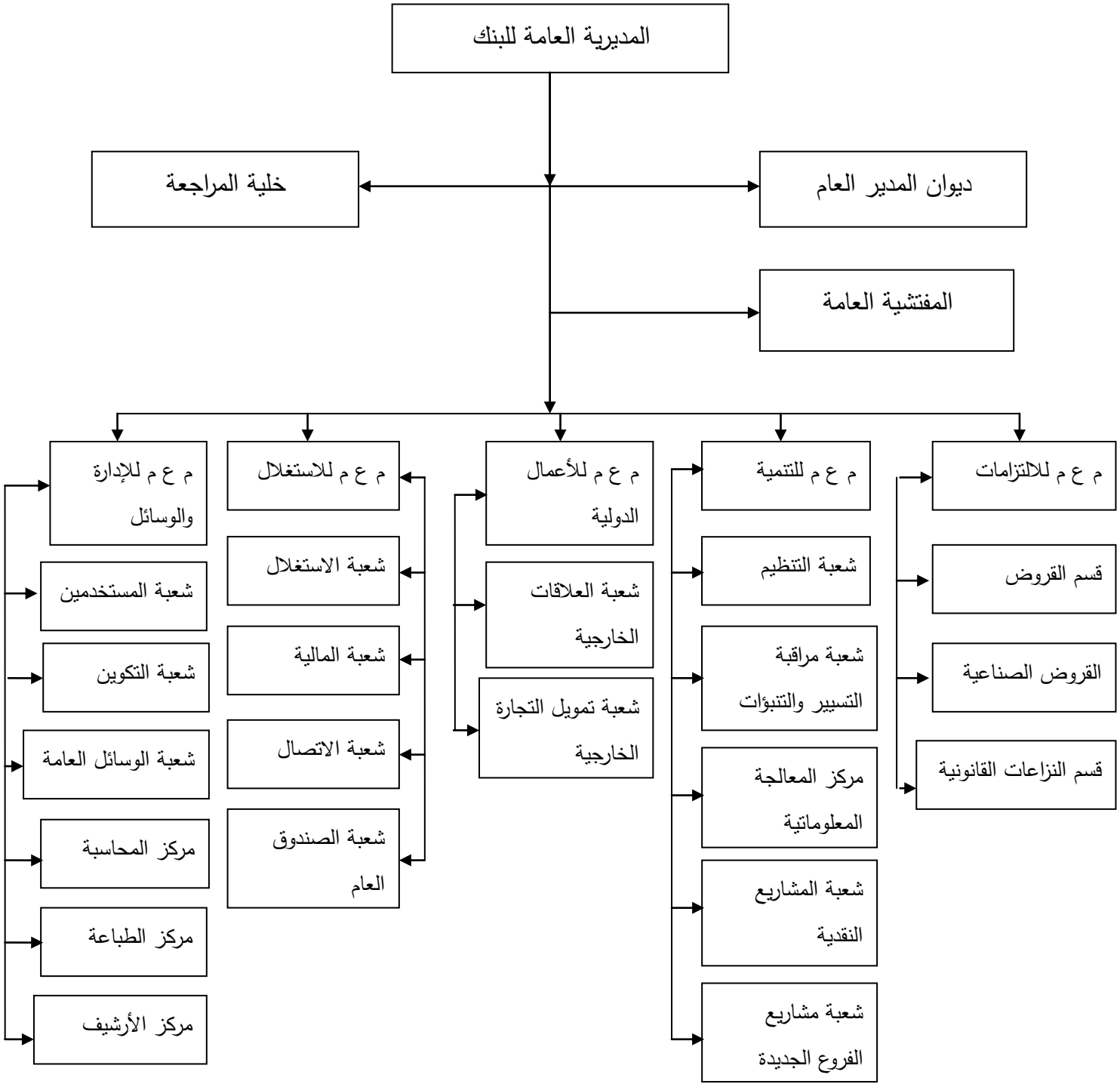

*م.ع.م=المديرية العامة المساعدة

المصدر: مصلحة الإدارة والوسائل في وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير.

1-1- المديرية العامة للبنك:

يترأسها المدير العام الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي والقيادي الأول في البنك وهو يتمتع بكافة الصلاحيات والسلطات الإدارة وتسيير البنك.

1-2-المديريات العامة المساعدة:

وهي مديريات مساعدة للمديرية العامة وكل منها متخصصة في مجال ما وهي تقع تحت السلطة المباشرة للمدير العام، وتنقسم إلى ما يلي:

1-2-1- المديرية العامة المساعدة للالتزامات:

وهي مديرية متخصصة في عمليات منح القروض وما يترتب عنها من نزاعات قانونية كما تقوم بتحضير السياسة العامة للإقراض وتنقسم إلى:

- ✓ قسم القروض (باستثناء القروض الموجهة إلى قطاع الصناعة).
- ✓ قسم قروض الصناعة.
- ✓ وقسم النزاعات القانونية.

1-2-2- المديرية العامة المساعدة للتنمية:

وتسهر على تحسين وتنمية هياكل النبات وتطوير نمط التشغيل وتنظيمه وهي كعنصر أساسي في إعداد مخططات نمو النبات ودراستها، كما تقوم أيضا بدراسة ميزانية النبات ومراقبتها، وهي مكلفة بالإشراف على مراكز الإعلام الآلي وتنمية نظام المعلومات بشكل عام وتسييره، ومن مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة.

وتنقسم هذه المديرية العامة المساعدة كما يلي:

- ✓ شعبة التنظيم.
- ✓ شعبة مراقبة التسيير والتنبؤات.
- ✓ شعبة المشاريع النقدية.
- ✓ شعبة مشاريع الفروع الجديدة.
- ✓ ومركز المعالجة المعلوماتية.

1-2-3- المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية:

وتتمثل مهامها في التمويل الخارجي وتسيير عملية الصرف للعملات الأجنبية، وتسعى إلى تنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية، كما تشارك في ترقية الصادرات الوطنية، وتفاوض من أجل الضمانات البنكية الدولية، وتضمن التحويلات المالية للمراسلين الأجانب.

أما هذه المديرية العامة المساعدة فتضم ما يلي:

- ✓ شعبة العلاقات الخارجية.
- ✓ وشعبة تمويل التجارة الخارجية.

1-2-4- المديرية العامة المساعدة للاستغلال:

مهمتها الأساسية تتمثل في تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال، كما شارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال، وتقوم بدراسة السوق وتطوير المنتجات وتحسين نوعية الخدمات، وتشارك أيضا في تحديد الأهداف التجارية للبنك وفي إعداد ميزانية الاستغلال.

وتضم هذه المديرية العامة المساعدة الأقسام التالية:

- ✓ شعبة الاستغلال.
- ✓ شعبة المالية.
- ✓ شعبة الاتصال.
- ✓ وشعبة الصندوق العام.

1-2-5- المديرية العامة للإدارة والوسائل:

من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية ومخطط التشغيل، وتكوين المستخدمين كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية، وتضع مخططات لصيانتها وتطويرها، كما تختص هذه المديرية بإجراء المحاسبة البنكية وهي المكلفة أيضا بالعمليات الطباعة وحفظ الأرشيف.

وتنقسم من جهتها هذه المديرية العامة إلى:

- ✓ شعبة المستخدمين.

- ✓ شعبة التكوين.
- ✓ شعبة الوسائل العامة.
- ✓ مركز المحاسبة.
- ✓ مركز الطباعة.
- ✓ ومركز الأرشيف.

2- الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائر بالطاهير.

أما الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير فيأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير:

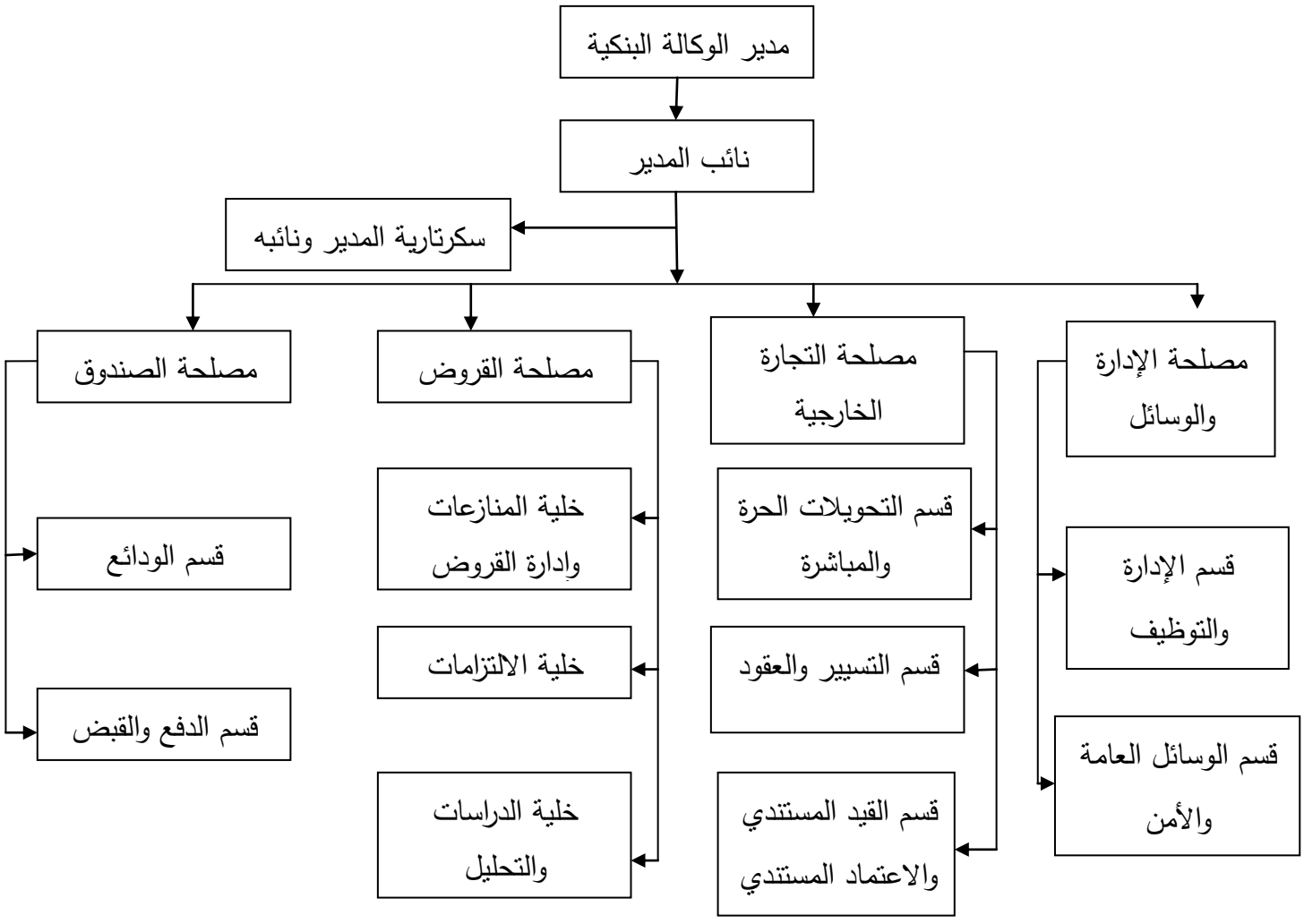

المصدر: مصلحة الإدارة والوسائل

2-1-مدير الوكالة البنكية:

يعتبر المسؤول الرئيسي عن الوكالة، حيث يتولى إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بنشاط الوكالة.

2-2-نائب المدير:

يقوم بمساعدة المدير في أداء كل مهامه، ويخلفه في حالة غيابه.

2-3-مصلحة القروض:

وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة، وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبث في طلباتهم، كما تضم هذه المصلحة كل من خلية الالتزامات وخلية الدراسات والتحليل وخلية المنازعات مع العلم أن هذه المصلحة لا تقدم الموافقة المباشرة على منح القروض، بل أنها تقوم بتحويل ملفات القروض المقبولة مبدئيا إلى المديرية الجهوية المتواجدة ببجاية لمنح الموافقة النهائية بإعطاء القرض للمؤسسة المعنية، شرط ألا تتعدى قيمة القرض 400.000دج، وإلا فإن الملف يتم تحويله إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة، وتتطلب دراسة ملف القرض على مستوى الوكالة على الأقل شهرا كاملا.

2-4-مصلحة التجارة الخارجية:

تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب، في عمليات البيع أو الشراء (الاستيراد والتصدير)، وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوظيف (الإقامة) المصرفي وفتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهي على اتصال دائم بالمراسلين في الخارج.

وتضم ثلاثة أقسام هي قسم التحويلات الحرة والمباشرة، قسم القيد المستندي والاعتماد المستندي وقسم تسيير العقود.

2-5-مصلحة الصندوق:

وتنقسم إلى قسمين، هما:

2-5-1-قسم الودائع:

ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع ويحدد أنواعها ثم يتابع كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات ويشرف على عمليات الإيداع والسحب من الحسابات لصالح المودعين.

2-5-2-قسم الدفع والقبض:

ويسمى أيضا بالشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية بكافة أنواع العملات، ويقوم أيضا بإعداد جرد لحركة النقد وتسجيلها ويعمل على تطبيق الإجراءات المعتمدة من طرف البنك.

2-6-مصلحة الإدارة والوسائل:

بصفة عامة إن مهام مصلحة الإدارة والوسائل تكمن في تسيير وتتبع المسار المهني للموظفين بكل جوانبه وكذا إدارة كل الوسائل المادية للوكالة البنكية.

المبحث الثاني: الإجراءات الأولية التي قامت بها الوكالة البنكية:

قبل تناول مختلف الإجراءات الأولية التي اتبعتها وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير، سوف نتقدم ولو باختصار المؤسسة الاقتصادية (X) طالبة القرض.

فمن خلال المعلومات[1] التي تمكننا من جمعها أثناء تربصنا في رصد الوكالة البنكية حول المؤسسة (X) طالبة القرض اتضح لنا ما يلي:

- مقرها الاجتماعي: حي 200 مسكن تاسيفت الطاهير ولاية جيجل؛
- تنتمي إلى القطاع الخاص؛
- عدد مستخدميها: 02 (مؤسسة صغيرة الحجم)؛
- نشاطها الرئيسي: شراء وبيع الأدوية (صيدلية) وبذلك فإنها تنتمي إلى القطاع الثالث.

وفيما يلي شرح أهم الإجراءات الأولية التي قامت بها الوكالة البنكية في إطار عملية منح قرض استغلال لهذه المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تركيب ملف القرض من قبل الوكالة البنكية:

قامت المؤسسة (X) بدفع ملف القرض للوكالة البنكية حيث تكون هذا الأخير من الوثائق التالية:

1- طلب القرض:

قامت المؤسسة (X) بتقديم طلب خطي بهدف الحصول على قرض استغلال وذلك يوم 11 أوت 2019 وتضمن ما يلي:

- تاريخ تقديم طلب القرض: 11 أوت 2019؛
- مبلغ القرض: 300000.00 دج؛
- مدة القرض: سنة واحدة (قصير الأجل)؛
- الغرض من القرض: تمويل المخزونات من خلال شراء الأدوية (البضائع)؛

[1] من تقاليد البنك أنه لا يكشف عن كل أسرار زبائنه، ولذلك لم نتمكن من جمع معلومات أكثر عن المؤسسة الاقتصادية (X) طالبة القرض.

- الضمانات المحتمل اقتراحها:
  - ✓ تأمين متعدد الأخطار لمخزون البضائع.

وكان الطلب الخطي ممضي من طرف الشخص المؤهل قانونيا بالاستدانة وتسيير الحسابات البنكية للمؤسسة (X) وهو مالكها.

2- الوثائق المرفقة بطلب القرض:

يمكن تقسيم الوثائق التي قدمتها المؤسسة (X) طالبة القرض إلى وثائق إجبارية وأخرى اختيارية وذلك كما يلي:

2-1- الوثائق الإجبارية:

إلى جانب طلب القرض المذكور سابقا قدمت المؤسسة (X) الوثائق التالية:

2-1-1- عقد القرض:

وهو عقد يتم إبرامه ما بين الوكالة البنكية والمؤسسة (X) حيث وضحت فيه جميع شروط القرض المتفق عليها والتي تمثلت في:

- قيمة القرض: 300000.00 دج حيث أنه عند تقديم طلب القرض كان مقدار القرض المطلوب 300000.00 دج؛
- مدة القرض[1]: 10 أشهر و10 أيام؛
- سعر الفائدة: ثابت ب 8% سنويا؛
- طريقة التسديد: دفعات متساوية كل ثلاثة أشهر والبقية عند انتهاء مدة القرض.

2-1-2- مستند الكفالة:

لم تقم المؤسسة (X) بتسليم مستند الكفالة، أي أن هذا القرض ليس مضمونا بكفالة شخصية.

[1] تقدمت المؤسسة (X) بطلب القرض لمدة سنة واحدة ولكنها تحصلت على القرض المطلوب لمدة 10 أشهر و10أيام، بعد أن تمت الموافقة على منحها هذا القرض وتم إبرام عقد القرض رسميا في يوم 23 مارس 2020.

2-1-3- وثائق الرهن (الضمانات):

قامت المؤسسة (X) بتقديم وثائق الرهن والمتمثلة في عقد الكراء (ساري المفعول لا يقل عن 12 شهرا)، بالإضافة إلى ضمان يشمل تأمينا متعدد الأخطار لصالح الوكالة البنكية.

2-1-4- الميزانيات المحاسبية (جداول حسابات النتائج):

لاحظنا أن المؤسسة (X) لم تقدم الميزانيات المحاسبية للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة، بل اكتفت بتقديم الميزانيتين[1] الأخيرتين (لسنتي 2018 و 2019) والوكالة البنكية قبلت بذلك.

2-1-5- الوضعية الوسيطة:

لم تقدم المؤسسة (X) الميزانية المحاسبية الخاصة بالشهور ال 06 الأولى من سنة الحصول على القرض (2020) لأنها لا تقوم، أصلا بإعداد هذه القائمة المالية التي تعبر عن وضعيتها الوسيطة.

2-1-6- المستندات الضريبية وشبه الضريبية:

إن المؤسسة (X) دفعت كل ما عليها من التزامات اتجاه مصلحة الضرائب وتبين ذلك من خلال تقديمها لشهادة عدم الخضوع للضريبة.

2-1-7- الوثائق الأخرى:

وبالإضافة إلى ذلك قدمت المؤسسة (X) للوكالة البنكية المستندات التالية:

أ/ المستندات القانونية:

- شهادات الصندوق الوطني للأجراء (شهادات الانتساب)؛
- شهادات الصندوق الوطني لغير الأجراء (شهادات عدم الانتساب)؛
- شهادة مركزية عوارض الدفع (شهادة من مركزية عوارض الدفع بالبنك المركزي تثبت أن المؤسسة (X) لم تتوقف يوما عن الوفاء بالتزامات التسديد).

[1] وإلى جانب هاتين الميزانيتين قدمت المؤسسة (X) قوائم مالية أخرى تتمثل في جدول حسابات النتائج للسنة المالية 2018 والسنة المالية 2019.

ب/ المستندات الإدارية:

- السجل التجاري؛
- بطاقة الحرفيين (أو الاعتماد الممنوح للمؤسسة (X))؛
- بطاقة الهوية لمالك المؤسسة (X) وشهادة ميلاده؛
- شهادة الكفاءة المهنية لمستخدمي المؤسسة (X).

2-2- الوثائق الاختيارية:

بالإضافة إلى الوثائق الإجبارية السابقة الذكر هنالك وثائق يمكن للمؤسسة (X) طالبة القرض تقدمها، بشكل اختياري للوكالة البنكية ولما طلبنا معلومات عن هذه الوثائق اتضح لنا ما يلي:

2-2-1- جدول التمويل:

قامت المؤسسة (X) بتقديم جدول التمويلات المتوقعة للوكالة البنكية.

2-2-2- الكشوفات والفواتير الكلاسيكية:

قامت المؤسسة (X) بتقديم مختلف الكشوفات والفواتير للوكالة، بينت فيها مختلف استخداماتها المتوقعة لمبلغ القرض، والمتمثلة في شراء الأدوية (البضائع) وتمويل دورة الاستغلال.

2-2-3- عقود الملكية:

لم تقدم المؤسسة (X) عقود الملكية لأنها لم تكن مالكة للمحل التجاري أو الاستثمارات المهمة الأخرى.

2-2-4- الميزانيات المحاسبية التقديرية:

لم تقدمها المؤسسة (X).

2-3- الوثائق التي قامت الوكالة البنكية بإعدادها بنفسها:

وقامت الوكالة البنكية من جهتها بإعداد الوثائق التالية:

2-3-1- محضر اللقاء:

تم تحرير محضر اللقاء الذي جرى بين مدير الوكالة البنكية ورئيس مصلحة القروض من جهة والمالك المسير للمؤسسة (X) من جهة أخرى وذلك للتفاوض بشأن القرض المطلوب.

2-3-2- بطاقة المؤسسة الاقتصادية:

قامت الوكالة البنكية بإعداد البطاقة الاقتصادية للمؤسسة (X).

2-3-3- محضر الزيارة:

الوكالة البنكية لم تقم بتنظيم زيارة إلى مقر المؤسسة (X) بالرغم أن آخر زيارة قامت بها إلى هذا المقر تعود إلى أكثر من ستة (06) أشهر.

المطلب الثاني: المراجعات والتدقيقات الأولية التي قامت بها الوكالة البنكية:

قبل أن تشرع الوكالة في إجراء المراجعات والتدقيقات الأولية قامت بجمع عدة معلومات أساسية عن المؤسسة (X) من الوثائق المرفقة بملف القرض.

1- المعلومات الأساسية:

ونذكر منها على الخصوص:

- **مصدر المؤسسة ونشأتها:**
  - ✓ تاريخ النشأة: يوم 1967/08/22؛
  - ✓ شكل الملكية: مؤسسة فردية (صيدلية) تابعة للقطاع الخاص؛
  - ✓ اسم المالك: غير مصرح به لنا.
- **التسيير الإداري للمؤسسة:**

مالك المؤسسة (X) هو الذي يقوم بتسييرها وإدارتها بنفسه.

- **الوسائل البشرية:**

عدد المستخدمين في المؤسسة (X) اثنان.

- **تطور نشاط المؤسسة:**

حققت هذه المؤسسة مبيعات معتبرة، حيث بلغ رقم أعمالها في نهاية السنة المالية 2019: 7288779.00 دج.

- **موضوع المؤسسة:**

المؤسسة تنتمي إلى القطاع الثالث (مؤسسة تجارية) فهي تبيع الأدوية وتقدم خدمات صحية.

- **الغرض من القرض المطلوب:**

الغرض من القرض هو تمويل دورة الاستغلال (تكوين المخزونات) من خلال شراء البضائع (الأدوية).

2- المراجعات والتدقيقات الأولية:

بعد أن انتهت الوكالة من جمع المعلومات الأساسية من الوثائق المكونة لملف القرض، استمرت في إجراءاتها حيث بدأت في المراجعات المتعلقة بالجانب القانوني والإحصائي وذلك كما يلي:

2-1- من حيث الجانب القانوني:

تأكدت الوكالة البنكية من صحة المعلومات التالية:

- عنوان المقر الاجتماعي للمؤسسة: وهو حي 200 مسكن تاسيفت الطاهير –جيجل–؛
- مباني المؤسسة: المحل التجاري مستأجر؛
- مدة حياة المؤسسة (X): من خلال اطلاع الوكالة البنكية على السجل التجاري والقانوني الأساسي الخاص بالمؤسسة (X) تبين أن مدة حياتها يمكن أن تمتد إلى 99 سنة؛
- مالك المؤسسة (X): هو المسير والشخص الوحيد الذي له صلاحية تشغيل الحسابات البنكية والتصرف فيها وهو بالطبع الشخص الذي اتصل بالوكالة البنكية لطلب القرض.

المطلب الثالث: تقييم الإجراءات الأولية التي قامت بها الوكالة البنكية:

بعدما تم تكوين ملف القرض واستلامه من طرف الوكالة البنكية وتأكدها من المعلومات الأساسية وإجراءها للمراجعات والتدقيقات الأولية، توصلت إلى ما يلي:

1- بالنسبة لتركيب ملف القرض:

كانت نتائج مرحلة تكوين ملف القرض ايجابية على العموم حيث أن الملف تضمن أغلب الوثائق الضرورية باستثناء القوائم المالية للسنة المالية الثالثة المنتهية ومحضر الزيارة إلى مقر المؤسسة (X) التي كان من المفروض القيام بها من قبل مسؤولي الوكالة البنكية.

2- بالنسبة للمراجعات والتدقيقات:

كانت نتائج المراجعات والتدقيقات ذات الطابع القانوني والإحصائي ايجابية.

3- استنتاج:

على ضوء النتائج الايجابية التي ترتبت عن الإجراءات الأولية قررت الوكالة البنكية للقرض الشعبي الجزائري بالطاهير مواصلة دراسة طلب القرض المقدم من قبل المؤسسة الاقتصادية (X) وانتقلت على إثر ذلك إلى القيام بالإجراءات المكملة التي تعتبر الأكثر أهمية وتأثيرا من قرار منح القرض (أو الامتناع عن ذلك).

المبحث الثالث: الإجراءات المكملة التي قامت بها وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير.

بعد قيام الوكالة البنكية بمختلف الإجراءات الأولية حيث كانت نتائج هـ>هـ الإجراءات إيجابية على العموم، انتقلت بعد ذلك إلى تنفيذ الإجراءات المكملة الأخرى في التحليل المالي الخاص بالمؤسسة (×) طالبة القرض بغرض معرفة وضعها المالي وإدراك ما إذا كانت قادرة على الاستدانة وتسديد القرض بفرائده، مما يسمح لها باتخاذ قرار منح هذا القرض أو رفض ذلك علما أن هذه المجموعة من الإجراءات تشمل كذلك طلب الضمانات من المؤسسة (×) في حالة الموافقة، مبدئيا، على منحها القرض المطلوب.

المطلب الأول: التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي مرحلة حاسمة في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للوكالة البنكية، فمن خلاله يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة (×) والحكم على مستوى أدائها ومدى قدرتها على الاستدانة والتسديد، وهذا التحليل يتم على النحو التالي:

1- عرض القوائم المالية:

في البداية سنقوم بعرض القوائم المالية للمؤسسة (×) الخاصة بكل سنة من السنتين الماليتين المنتهيتين (2018 و2019)، وهذه القوائم تتمثل أساس في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم (02): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (×) (للسنتين الماليتين 2018 و2019):

أولا: جانب الأصول (الصافية): و.ن: وج

العناصر	سنة 2018	سنة 2019
I- الأصول الثابتة:		
أ- الاستثمارات	48000	48000
ب- الحقوق الطويلة ومتوسطة الأجل	00,00	00,00
مجموع I = (أ + ب)	48000	48000
II- الأصول المتداولة:		
ج- قيم الاستغلال (المخزونات)	3219518	2610975

د- القيم القابلة للتحقيق على المدى القصير (الحقوق قصيرة الأجل).	2619010	366769
هـ- القيم الجاهزة (السيولة).	443932	3496237
مجموع II = (ج + د + هـ)	6282460	6473981
المجموع العام = I + II	6330460	6521981

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل مدير للوكالة البنكية.

ثانيا: جانب الخصوم:

العناصر	سنة 2018	سنة 2019
III- رؤوس الأموال الدائنة:		
و- الأموال الخاصة	5397666	6145538
ز- الديون طويلة الأجل	00,00	00,00
ح- الديون متوسطة الأجل	00,00	00,00
مجموع III = (و + ز + ح)	5397666	6145538
IV- الأصول المتداولة:		
ط- الديون القصيرة الأجل	932794	376443
مجموع IV = (ط)	932794	376443
المجموع العام = I + II	6330460	6521981

المصدر: من أعداد الطالبين استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل مدير الوكالة البنكية.

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج للمؤسسة (×) (للسنتين الماليتين 2018 و2019).

العناصر	سنة 2018		سنة 2019	
	مدين	دائن	مدين	دائن
أ- مبيعات البضابع	-	9390400	-	7288779
1- رقم الأعمال = مجموع (أ)	-	9390400	-	7288779
I- إنتاج الدورة = مجموع (1)	-	9390400	-	7288779

ب- مشتريات البضائع (المباعة)	7373800	-	5582846	-
II- استهلاكات الدورة = مجموع (ب)	7373800	-	5582846	-
III- القيمة المضافة للاستغلال = (I - II)	-	2016600	1705933	-
ج- مصاريف المستخدمين (أعباء)	580968	-	551280	-
د- الضرائب والرسوم	469520	-	406781	-
IV- الفائض الخام للاستغلال = III + (ج + د)	-	966112	-	747872
V- النتيجة العملياتية = مجموع IV	-	966112	-	747872
VI- النتيجة المالية	-	00	-	00
VII- النتيجة العادية = (مجموع I + مجموع VI)	-	966112	-	747872
VIII- النتيجة غير العادية	-	-	-	-
الضريبة على الأرباح	-	-	-	-
IX- النتيجة الصافية = (مجموع VII + مجموع VIII)- الضريبة على الأرباح	-	966112	-	747872

المصدر: من أعداد الطالبين استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل مدير الوكالة البنكية.

حيث تعتبر هذه القوائم المالية (الميزانية المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج) المصدر الأساسي للمعلومات اللازمة لإجراء التحليل المالي للمؤسسة (×) طالبة القرض.

2- قياس وتحليل مؤشرات التوازن المالي:

سنستهل هذا التحليل المالي بقياس وتحليل مؤشرات التوازن المالي، التالية:

نلاحظ أن المردودية المالية لسنة 2019 منخفضة مقارنة بسنة 2018 نتيجة انخفاض الأرباح الصافية.

2-1- رأس المال العامل (الصافي):

ويحسب بالعلاقة التالية (من أعلى الميزانية):

رأس المال العامل = رؤوس الأموال الدائمة – الأصول الثابتة (الصافية)

الجدول رقم (04): رأس المال العامل للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018، 2019).

و. ق: د ج

السنوات المالية / العناصر	2018	2019
1- رؤوس الأموال الدائمة	5397666	6145538
2- الأصول الثابتة (الصافية)	48000	48000
رأس المال العامل الصافي = (1 – 2)	+5349666	+6097538

المصدر: من أعداد الطالبين.

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب وهو في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى، وهذا يعتبر مؤشرا جيدا للمؤسسة (×) حيث أنه يمثل ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة، كما أنه يؤكد أن المؤسسة (×) متوازنة ماليا وقادرة على التسديد على المدى القصير في كل سنة مالية (2018 و2019).

2-2- احتياجات رأس المال العامل:

وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة (الصافية) – القيم الجاهزة) – الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية).

الجدول رقم (05): احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018- 2019)

السنوات المالية / العناصر	2018	2019
1- (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)	583828	2977744
2- (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية).	932794	376443
احتياجات رأس المال العامل = 1- 2	4905734	2601301

المصدر: من إعداد الطالبين.

نلاحظ أن هناك احتياجات موجبة خلال السنتين الماليتين، وهذا يشير إلى عدم قدرة موارد الاستغلال (الديون قصيرة الآجال جون السلفات المصرفية) على تغطية استخدامات الاستغلال (الأصول المتداولة دون القيم الجاهزة)، ولكن هذه الاحتياجات اتجهت إلى الانخفاض من سنة 2018 إلى سنة 2019، ولكي نستخلص نتائج أكثر وضوحا، يجب مقارنة هذه الاحتياجات برأس المال العامل وبالتالي قياس الخزينة كما هو موضح فيما يلي.

2-3- الخزينة (الصافية):

وتحسب كما يلي:

الخزينة (الصافية) = رأس المال العامل (الصافي) – احتياج رأس المال العامل.

الجدول رقم (06): خزينة المؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018 – 2019).

السنوات المالية / العناصر	2018	2019
1- رأس المال العامل (الصافي).	5349666	6097538
2- احتياج رأس المال العامل.	4905734	2631301
الخزينة (الصافية) = 1- 2	443932	3496237

المصدر: من إعداد الطالبين.

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنتين بالرغم من اتجاهها إلى الانخفاض في سنة 2019 ومعنى ذلك أنها تتضمن أموالا دائمة متروكة بدون أي استعمال مفيد ويجب إعادة استثمارها في أقرب الآجال الممكنة، وهذه الوضعية التي اتصفت بها الخزينة تؤكد أن المؤسسة (×) في حاجة فعلا إلى موارد مالية

قصيرة الآجال لتمويل دورة الاستغلال (بما يساوي على الأقل مبلغ الخزينة بدلا من الاعتماد، في ذلك على الموارد الدائمة، الزائدة على اللزوم.

3- قياس وتحليل النسب المالية:

تشمل هذا القياس والتحليل النسب المالية التالية:

3-1- نسب السيولة: وتتمثل في:

3-1-1- نسبة السيولة العامة:

تحسب كما يلي:

$$\text{نسب السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة(الصافية)}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

الجدول رقم (07): نسبة السيولة العامة للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018- 2019).

السنوات المالية / العناصر	2018	2019
1- الأصول المتداولة (الصافية).	6282460	6473981
2- الديون قصيرة الأجل (دج).	932794	376443
نسبة السيولة العامة = $\frac{1}{2} \times 100$	%673.50	%1719.77

المصدر: من إعداد الطالبين.

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تفوق 100 % وهي في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث تبين أن الأصول المتداولة تخطت كل الديون قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة (×) قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (إذا قامت بتحويل كل أصولها المتداولة، الصافية إلى سيولة).

3-1-2- نسبة السيولة المنخفضة:

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المنخفضة} = \frac{\text{القيم الجاهزة+القيم(الحقوق) غير الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

الجدول رقم (08): نسبة السيولة المنخفضة للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018- 2019).

الوحدة: دج.

السنوات المالية / العناصر	2018	2019
1- القيم الجاهزة + القيم (الحقوق) غير الجاهزة.	3062942	3863006
2- الديون قصيرة الأجل.	932794	376443
نسبة السيولة المنخفضة = $\frac{1}{2} \times 100$	%328.36	%1026.19

المصدر: من إعداد الطالبين.

نلاحظ أن نسبة السيولة المنخفضة ← أكبر بكثير من 50% خلال كل سنة مالية وهذا يعني أن المؤسسة (×) قادرة على تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة وغير الجاهزة (الحقوق) خلال السنتين الماليتين، أي أنها تتمتع بالقدرة على التسديد، على المدى القصير، باستعمال هذه الأصول عند الضرورة.

3-1-3- نسبة السيولة الجاهزة:

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{السيولة الآنية (القيم الجاهزة)}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

الجدول رقم (09): نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018- 2019).

السنوات المالية / العناصر	2018	2019
1- القيم الجاهزة.	443932	3496237
2- الديون قصيرة الأجل.	932794	376443
نسبة الخزينة الحالية = $\frac{1}{2} \times 100$	%47.59	%928.75

المصدر: من إعداد الطالبين.

نلاحظ أن هذه النسبة خلال السنتين الماليتين تفوق 35 % وهذا معناه أن المؤسسة (×) قادرة على تغطية كل ديونها قصيرة الأجل بواسطة النقدية المتاحة فقط وهذا يؤكد قدرتها على التسديد على المدى القصير، خلال السنتين الماليتين.

3-2- نسب التمويل (والمديونية):

وتشمل هذه النسب ما يلي:

3-2-1- نسبة الاستقلالية المالية:

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

الجدول رقم (10): نسبة الاستقلالية المالية خلال السنتين الماليتين (2018 - 2019):

السنوات المالية / العناصر	2018	2019
1- الأموال الخاصة	5397666	6145538
2- مجموع الخصوم	6330460	6521981
نسبة الاستقلالية المالية = $\frac{1}{2} \times 100$	%85,26	%94,22

المصدر: من إعداد الطالبين.

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن نسبة الاستقلالية المالية في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى كونها تفوق 50% ، يعني أن المؤسسة (×) تتمتع بالاستقلالية عن الدائنين، أي أنها تعتمد أكثر في تمويلها على أموالها الخاصة ولكن هـ>هـ الأخير تعتبر زائدة عن اللزوم لأنها نفوق النسبة المطلوبة عادة (وهي محصورة بين 20% و 80%) من مجموع الخصوم.

3-2-2- نسبة التمويل الدائم:

وتقاس هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{رؤوس الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة(الصافية)}}$$

الجدول رقم (11): نسبة التمويل الدائم للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018 - 2019):

السنوات المالية / العناصر	2018	2019
1- رؤوس الأموال الدائمة	5397666	6145538
2- الأصول الثابتة (الصافية) (دج)	48000	48000
نسبة التمويل الدائم = $\frac{1}{2} \times 100$	%11245,14	%12803,20

المصدر: من إعداد الطالبين.

نلاحظ أن هذه النسبة الكبيرة جدا خلال كل سنة مالية، وذلك يؤكد أن المؤسسة (×) تتمتع بتوازن مالي، وهي تعتمد على الموارد الدائمة* لتمويل الأصول الثابتة وجزء كبير من الأصول المتداولة، ولكن هذه الوضعية ناتجة كذلك عن عدم امتلاك المؤسسة (×) لأصول ثابتة تذكر (باستثناء ما قيمته 48000 دج فقط)، حيث أن أغلب الاستثمارات التي تتصرف فيها مؤجرة في الواقع.

3-2-3- نسبة التمويل الخارجي:

أما هذه النسبة فتحسب كالآتي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأصول الثابتة(الصافية)}}$$

وتسمى هذه النسبة كذلك بنسبة المديونية الكلي (وهي نسبة الهيكل المالي) وبلغت ما يلي:

* الأموال الخاصة فقط.

الجدول رقم (12): نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018 – 2019):

السنوات المالية / العناصر	2018	2019
1- مجموع الديون	932794	376443
2- الأصول الثابتة (الصافية) (دج)	6330460	6521981
نسبة التمويل الخارجي = $\frac{1}{2} \times 100$	%14,74	%05,77

المصدر: من إعداد الطالبين.

يمكن القول أن نسبة التمويل الخارجي * ضعيفة جدا، حيث أنها أقل من الحد الأدنى المطلوب عادة (وهو 20%) وذبك لأن المؤسسة (×) تعتمد أكثر على موارد الدائمة (الأموال الخاصة فقط) لتمويل الأصول الثابتة، وهذه الموارد الدائمة زائدة عن اللزوم، كما رأينا سابقا.

3-4- نسب النشاط:

وهي تشمل:

3-4-1- مدة التحصيل من العملاء:

بلغت المدة التي تمنح المؤسسة (×) لزبائنها لتسديد ما عليهم من التزامات اتجاها، ما يلي:

الجدول رقم (13): مدة التحصيل من الزبائن للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018 – 2019):

السنوات المالية / العناصر	2018	2019
1- العملاء + أوراق القبض (دج)	2556871	304630
2- المبيعات السنوية (دج)	9390400	7288779
مدة التحصيل من العملاء = $\frac{1}{2} \times 100$	98,02 يوم	15,05 يوم

المصدر: من إعداد الطالبين

* وهو في شكل ديون قصيرة الأجل فقط.

إن المدة المتوسطة التي يستغرقها تسديد العملاء لما عليهم من التزامات اتجاه المؤسسة (×) كانت مرتفعة جدا (كثر من الحد الأقصى المقبول عادة وهو 90 يوما) في سنة 2018، ولكنها انخفضت وتحسنت بشكل ملحوظ في سنة 2019 حيث أصبحت تقدر بـ 15,05 يوم فقط.

وإذا قمنا بمقارنة هذه المدة مع المدة المتوسطة التي يمنحها الموردون للمؤسسة (×) للوفاء بديونها اتجاههم فإننا نلاحظ والآتي.

3-4-2- مدة التسديد للموردين:

بلغت من جهتها، المدة التي يمنحها المردون للمؤسسة (×) لكي تسدد ديونها اتجاههم، ما يلي:

الجدول رقم (14): مدة التسديد للموردين، للمؤسسة (×) خلال السنتين الماليتين (2018 – 2019):

السنوات المالية / العناصر	2018	2019
1- الموردون + أوراق القبض (دج)	932794	376443
2- المشتريات السنوية (دج)	7373800	5582846
مدة التحصيل من العملاء = $\frac{1}{2} \times 100$	45,54 يوم	05,74 يوم

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ أن المدة المتوسطة التي يمنحها الموردون للمؤسسة (×) لكي تقوم بالوفاء بالتزامات التسديد اتجاههم، انخفضت بشكل واضح من سنة 2018 إلى سنة 2019، وظلت في الحالتين، أكبر من المدة المتوسطة التي يستغرقها تحصيل المؤسسة (×) لحقوقها من عملائها، وهذا الأمر يعتبر سيئا بالنسبة لهذه المؤسسة لأنه لا يعطيها الوقت الكافي لتحصيل السيولة (من العملاء) قبل تواريخ دفعها للموردين وبالتالي يجب عليها أن تتدارك هذا الأمر وتعمل على تقليص مدة التحصيل عن العملاء حتى تصبح أقل من مدة التسديد للموردين.

ولكن بالرغم من ذلك يجب الإشارة إلى أن المؤسسة (×) تتمتع في الواقع بالقدرة على التسديد على المدى القصير، باستعمال السيولة الجاهزة خلال كل سنة مالية، كما رأينا ذلك سابقا.

3-5- نسبة المردودية المالية:

وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نسبة السنة المالية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الجدول رقم (15) : نسبة المردودية المالية للمؤسسة (x) خلال السنتين الماليتين (2018/ 2019):

السنوات المالية / العناصر	2018	2019
1- نسبة السنة المالية (دج)	9390400	7288779
2- الأموال الخاصة (دج)	5397666	6145538
شعبة المردودية المالية = ½ ×100	%173,97	%118,60

المصدر: من إعداد الطالبين

يمكن القول أن المؤسسة (x) مروجة ماليا بنسبة تفوق 100% خلال كل سنة مالية أي أنها قادرة تحقيق مردودية مالية، فكل دينار مستثمر في شكل أموال خاصة يسمح بتحقيق حوالي 1,74 دج في سنة 2018 ثم والي 1,19 دج في سنة 2019 كربح صافي.

المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة من قبل الوكالة البنكية واتخاذ قرار منح القرض:

بعدما توصلت الوكالة البنكية إلى نتائج ايجابية من خلال قيامها بالتحليل المالي، واصلت إجراءاتها بطلب ضمانات من المؤسسة (x) ولكونها ضمانات تعتبر كافية لتغطية القرض، وافقت الوكالة على منحها القرض المطلوب، حيث قامت بصرفه لها ومتابعته.

1-الضمانات المطلوبة:

تتمثل الضمانات المقدمة من قبل المؤسسة (x) والتي قبلت بها الوكالة البنكية فيما يلي:

- تأمين متعدد الإخطار لمخزون البضائع (يغطي كل سنة المالية 2020 وقابل للتجديد)

2-قرار منح القرض:

بناءا على نتائج الإجراءات الأولية التي اعتبرتها الوكالة البنكية ايجابية، ولو أنها كانت ناقصة بعض الشيء وبناء على نتائج التحليل المالي الايجابية، ولو أن هذا الأخير كان ناقصا كذلك، وبناء على الضمانات التي قبلت بها الوكالة تم اتخاذ قرار بالموافقة المبدئية على منح القرض من قبل الوكالة للمؤسسة (x) وبعد ذلك تم اتخاذ القرار النهائي بتأكيد قرار الموافقة من قبل المديرية الجهوية للقرض الشعبي الجزائري (ببجاية).

المطلب الثالث: تقييم الإجراءات المكملة التي قامت بها الوكالة البنكية:

من خلال دراسة الإجراءات المكملة التي قامت بها الوكالة البنكية يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- بالنسبة للتحليل المالي:

اعتبرت الوكالة البنكية النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل المالي ايجابية على العموم وعلى إثر ذلك استمرت في إجراءات منح القرض ويمكن تلخيص تلك النتائج في النقاط الرئيسية التالية:

أولا: خلال كل سنة مالية تمتعت المؤسسة (x) بنقاط القوة التالية:

- توازن مالي محقق.
- قدرة على التسديد على المدى القصير (وحتى القيم الجاهزة كانت كافية لوحدها لهذا الغرض)
- استقلالية مالية عن الدائنين (وبالتالي قدرة على الاستدانة أكثر)

ثانيا: وخلال كل سنة مالية، تمثلت نقاط الضعف (أو سلبيات التسيير المالي) للمؤسسة (x) في النقاط التالية:

- تمويل دائم زائد عن اللزوم
- التمويل الدائم يقتصر على الأموال الخاصة (الديون الطويلة والمتوسطة الآجال معدومة) وهذه الأخيرة زائدة عن اللزوم
- الخزينة تتضمن رؤوس أموال دائمة متروكة بدون أي استعمال مفيد (ومصدرها الأموال الخاصة فقط)

- والتمويل الخارجي (اقتصر على الديون قصيرة الآجال) أقل من حده الأدنى المقبول، وبالتالي يمكن لهذه المؤسسة أن تستدين أكثر على المدى القصير

ولكن هذه النقائص لا تتعارض مع قرار منح القرض للمؤسسة (x) بل يدعمه.

ثالثا: أما نقائص هذا التحليل المالي فهي تتمثل فيما يلي:

- عدم إدراج السنة المالية المنتهية 2017[1] ضمن السنوات التي شملها التحليل المالي.
- عدم قياس وتحليل المؤشرات التالية للاستدلال بها:
  - ✦ رأس المال العامل الخاص
  - ✦ رأس المال العامل الإجمالي
  - ✦ رأس المال العامل الأجنبي
- عدم قياس وتحليل النسب المالية التالية للاستدلال بها:
  - ✦ مدة دوران المخزون
  - ✦ نسبة تغطية المصاريف المالية (بواسطة رقم الأموال خارج الرسم)
  - ✦ ونسبة الربحية التجارية

حيث أن الوكالة البنكية أهملت قياس وتحليل هذه النسب بالرغم من كونها أدوات لها دلالاتها ويمكن أن تكون مفيدة في إجراءات التحليل المالي للمؤسسة طالبة قرض الاستغلال.

2- بالنسبة للضمانات المطلوبة:

يمكن القول أن الضمانات التي قبلت بها الوكالة البنكية، والمقدمة من قبل المؤسسة (x) تعتبر كافية لتغطية مخاطر عدم التسديد التي قد تترتب عن القرض الذي استفادت منه المؤسسة (x) وهذه الضمانات كما رأينا ذلك سابقا تتمثل في:

- تأمين متعدد الأخطار لمخزون البضائع.

[1] القوائم المالية الخاصة بهذه السنة المالية لم تسلم أصلا من قبل المؤسسة (x) للوكالة البنكية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها في وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير خلصنا إلى ما يلي:

إن المؤسسة الاقتصادية (×) طالبة قرض الاستغلال لم تحصل على القرض من الوكالة البنكية بمجرد طلبه، بل تم ذلك بعد قيام هذه الأخيرة بعدة إجراءات أولية ومكملة لاتخاذ قرار منح القرض.

فالمؤسسة الاقتصادية (×) قامت بتقديم الوثائق المكونة لملف القرض إلى الوكالة لتقوم هذه الأخيرة بالتفحص والتدقيق في محتوياتها ومدى مطابقتها مع الوثائق المطلوبة حسب التشريعات الداخلية للبنك وكانت ناقصة من هذه الوثائق القوائم المالية الخاصة بالسنة الثالثة المنتهية (2017) ومحضر الزيارة إلى مقر المؤسسة (×)، وبالرغم من ذلك تضمن الملف القدر الكافي من المعلومات الأساسية التي تعطى للوكالة البنكية نظرة كافية عن المؤسسة (×) وبعد ذلك استمرت الوكالة في إجراءاتها حيث قامت بالمراجعات والتدقيقات الأولية والمتعلقة بالجانب القانوني والإحصائي ثم انتقلت إلى التحليل المالي فقامت بتحليل رأس المال العامل الصافي وكذا احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية بالإضافة إلى تحليل النسب المالية التالية:

- نسبة السيولة العامة.
- نسبة السيولة المخفضة.
- نسبة السيولة الجاهزة.
- نسبة الاستقلالية المالية.
- نسبة المديونية الكلية.
- نسبة التمويل الدائم.
- نسبة التمويل الخارجي.
- مدة التحصيل من العملاء.
- مدة التسديد للموردين.

ولكن الوكالة البنكية أهملت تحليل مؤشرات ونسب مالية أخرى تندرج ضمن إجراءات التحليل المالي الذي يجب القيام به في حالة قرض الاستغلال، وهذه المؤشرات والنسب هي:

- معدل دوران المخزون.
- رأس المال العامل الخاص.
- رأس المال العامل الإجمالي.
- رأس المال العامل الأجنبي.
- معدل دوران المخزون.
- ونسبة تغطية المصاريف المالية (بواسطة رقم الأعمال).
- ونسبة الربحية التجارية.

إلا أن عدم إضافة هذه المؤشرات والنسب المالية إلى مجريات التحليل المالي لم ينقص من صحة القرار المتخذ من قبل الوكالة البنكية وهو الموافقة على منح القرض المطلوب للمؤسسة (×)، حيث استند هذا القرار خصوصا على توازنها المالي المحقق وقدرتها على التسديد على المدى القصير وكذا استقلاليتها المالية وحاجتها الملحة إلى تمويل قصير الأجل وغير ذلك. كما تدعم هذا القرار، كذلك بالضمانات المقدمة من قبل المؤسسة (×) وأخيرا أكدت صحته المديرية الجهوية للبنك.

خاتمة

الخاتمة:

اتضح لنا في هذا البحث أن البنوك التجارية تعد الركيزة الأساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تلبيتها للاحتياجات التمويلية لكل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، وخاصة منهم المؤسسة الاقتصادية.

وتوجه قروض الاستغلال الممنوحة من قبل البنوك التجارية، مثل القرض الشعبي الجزائري، إلى تمويل أنشطة الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية، وهي بذلك تعتبر قصيرة الآجال ومنها القروض العامة والقروض الخاصة، مع العلم أنها تتصف بارتفاع مخاطر عدم تسديدها ولكنها من أهم مصادر العوائد المالية التي تجنيها البنوك التجارية وتساعد المؤسسة الاقتصادية في تأمين السير العادي لعمليات الاستغلال وتخفف عنها احتمالات الوقوع في مأزق نقص السيولة وفراغ الخزينة.

وتنقسم عملية منح قروض الاستغلال من قبل البنوك التجارية للمؤسسة الاقتصادية إلى مجموعتين رئيسيتين من الإجراءات، حيث تنطوي الأولى على إجراءات أولية يجب القيام بها تمهيدا للقيام بالإجراءات المكملة الأخرى، وهذه الأخيرة أكثر أهمية من الأولى وتتضمن التحليل المالي للمؤسسة طالبة القرض ونتائج هذا التحليل تعتبر محددا رئيسيا لطبيعة القرار الذي سيتخذه البنك (بالقبول أو بالرفض) بشأن طلب قرض الاستغلال الذي تكون قد تقدمت به مؤسسته اقتصادية معينة

وتستعمل في هذا التحليل المالي عدة أدوات للقياس والتحليل وتشمل مؤشرات للتوازن المالي ونسب مالية محددة بغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض بما في ذلك مدى توازنها المالي ومدى استقلاليتها المالية وقدرتها على الاستدانة، بالإضافة إلى مدى قدرتها على الوفاء بالتزامات التسديد على المدى القصير

وعلى إثر دراسة الحالة، التي أجريناها على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطاهير اتضح لنا ما يلي:

نتائج الدراسة الميدانية:

تم تنفيذ أغلب الإجراءات الأولية باستثناء ما يلي:

- المؤسسة طالبة القرض لم تقدم القوائم المالية الخاصة بالسنة الثالثة المنتهية (2017) واكتفت بتقديم القوائم الخاصة بالسنتين المنتهيتين 2018/ 2019
- الوكالة البنكية لم تقم بإعداد محضر الزيارة إلى مقر المؤسسة طالبة القرض (لأن هذه الزيارة لم تحدث أصلا)
- وبالرغم من هذه النقائص اعتبرت الوكالة البنكية نتائج الإجراءات الأولية مشجعة وايجابية، وانتقلت على إثر ذلك إلى القيام بالإجراءات المكملة
- إن التحليل المالي الذي يعتبر أهم جزء من الإجراءات المكملة، شابته في التحقيق عدة نقائص من أهمها:

✓ عدم قياس وتحليل البعض من مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل الخاص، والإجمالي والأجنبي)

✓ عدم قياس وتحليل البعض من النسب المالية (معدل دوران المخزون ونسبة تغطية المصاريف المالية ونسبة الربحية التجارية)

- وبالرغم من هذه النقائص اعتبرت الوكالة البنكية أن نتائج التحليل المالي ايجابية وأنها تؤكد الوضعية المالية الحسنة للمؤسسة طالبة القرض وخاصة قدرتها على الاستدانة والوفاء بالتزامات التسديد على المدى القصير، ومثلت هذه النتائج الايجابية المحدد الرئيسي الذي جعل الوكالة البنكية توافق على منح القرض للمؤسسة المعنية (وكذلك الحصول على الموافقة النهائية من المديرية الجهوية للبنك)
- إن هذه النتائج التي أفرزت عنها الدراسة الميدانية تؤكد لنا:

✓ صحة الفرضية الأولى جزئيا، لأن الإجراءات المعمول بها في إطار عملية منح قروض الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية لم تحترم في الواقع بشكل كامل من قبل الوكالة البنكية محل الدراسة.

✓ صحة الفرضية الثانية، حيث أن قرار موافقة على منح القرض المطلوب للمؤسسة المعنية الذي اتخذته الوكالة البنكية (وأكدته المديرية الجهوية للبنك) حددته أساسا نتائج التحليل المالي التي كانت ايجابية وخاصة منها القدرة على الاستدانة والقدرة على الوفاء بالتزامات التسديد للمؤسسة طالبة القرض.

الخاتمة

الاقتراحات:

ومن أجل أن تتم عملية منح قروض الاستغلال في أمثل الظروف الممكنة في المستقبل نقترح على الوكالة البنكية محل الدراسة اتخاذ التدابير التالية:

- احترام كل الإجراءات الأولية لهذه العملية
- احترام كل الإجراءات المكملة لهذه العملية، بما فيها على الخصوص إجراءات التحليل المالي للمؤسسات طالبة القرض
- البحث مع الجهات المعنية (المسؤولين الإداريين في المديرية الجهوية والمديرية العامة) عن إمكانية تخفيف إجراءات هذه العملية قدر الإمكان، وذلك دون الإخلال بالغرض منها المتمثل في تفادي مخاطر عدم السداد التي قد تترتب عن قروض الاستغلال لأن هذه الإجراءات في الواقع تأخذ وقتا طويلا وجهدا معتبرا قبل أن تنتهي وتستفيد المؤسسات الاقتصادية من التمويلات المطلوبة من قبلها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب

1. أسعد حميد الغلي، "الإدارة المالية "(الأسس العلمية والتطبيقية)"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2010
2. أسعد عبد الحميد طلعت: "الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، الطبعة العاشرة، مكتبة مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1999م.
3. بخزار يعدل فريدة: "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
4. بن ساسي إلياس ، يوسف قريشي:"التسيير المالي والإدارة المالية"(دروس وتطبيقات)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2006.
5. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شيرين بدري البارودي: "اقتصاد المعرفة"(الاسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية)،
6. الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
7. جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح: "الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
8. حمودي رابح:"تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية"، الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
9. خميسي شيحة، "التسيير المالي للمؤسسة"(دروس ومسائل محلولة)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
10. دادي عدون ناصر وآخرون: " مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية" (حالة البنوك)، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
11. داوي عدون ناصر: "التحليل المالي"، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
12. سالم هلال رامي الحسناوي:"أساسات الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
13. شاكر القزويني: " محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
14. صادق الحسني: "التحليل المالي والمحاسبي"(دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1998.
15. صلاح الدين حسن السبسي: "إدارة أموال وخدمات المصرف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار وسام للطباعة والنشر، دبي، 1998م.

16. طارق طه: "إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات"، الدر الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
17. طارق طه: " إدارة البنوك من بيئة العولمة والإنترنت"، دار الفكر الجامعي، عمان، 2007.
18. طارق عبد العال حماد: "إدارة المخاطر (أفراد– إدارات– شركات– بنوك)"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
19. عبد الحق بوعتروس:" الوجيز في البنوك التجارية" (عمليات تقنيات وتطبيقات)، مطبوعات جامعة منثوري، قسنطينة، 2000.
20. عبد الحليم كراجه وآخرون:" الإدارة والتحليل المالي"(أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
21. عبد الستار الصياح، سعود العامري: "الإدارة المالية "(أطر نظرية وحالات عملية)، الطبعة الثالثة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2007.
22. عبد الوهاب يوسف أحمد:"التمويل وإدارة المؤسسات المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
23. لطرش الطاهر: "تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
24. محمد إبراهيم عبد الرحيم: " اقتصاديات النقود والبنوك"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
25. محمد مصطفى السنهوري: " إدارة البنوك التجارية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
26. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى:"الإدارة المالية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
27. مفلح محمد عقل:"مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع المدني للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
28. مبارك لسلوس: "التسيير المالي"، الطبعة الحادية عشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
29. منير إبراهيم الهندي: "الإدارة المالية"(مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
30. منير شاكر محمد وآخرون: "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، الطبعة لثانية، دائر وائل للطباعة والنشر، عمان، 2005.
31. منير إسماعيل ابو شاور، أمجد عبد المهدي: " نقود وبنوك" ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

32. موسى شقيري نوري وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

33. نعمة عباس الخفاجي:"الإدارة الاستراتيجية"(المدخل والمفاهيم والعمليات)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

34. وليد ناجي الحيالي: "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي "(منهج علمي وعلمي متكامل)، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

35. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان: " النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

ب. المذكرات (ماجستير)

36. بن مالك عمار ، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة متورى قسنطينة، 2010.

37. سعادة ليمين:" استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة باتنة، 2009.

ثانيا المراجع باللغة الفرنسية (كتب):

38. BENHALIMA. A: « pratiques des techniques bancaires » : Edition Dahleb ; Alger 1997.
39. BOUYACOUB. F: " L'entreprise et le financement bancaire " ; Editions CASBAH ; Alger ; 2000.

الملاحق

الملحق رقم : 01

MME [redacted] EP. [redacted]

CITE [redacted]

Local N° [redacted] TAHER

RCN° : [redacted]

NIF : [redacted]

A.I : [redacted]

COMPTE N° : 004.00321.[redacted]

Crédit Populaire d'Algérie
Agence de Taher - 321
COURRIER ARRIVEE

Taher le : [redacted]

A Monsieur le directeur du

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE « CPA »

AGENCE DE TAHER

OBJET : demande de renouvellement

De crédit d'exploitation

Monsieur le directeur ;

J'ai l'honneur de venir par la présente vous demandez de bien vouloir m'accorder le renouvellement de la ligne de crédit d'exploitation :

FACILITE DE CAISSE de DA 300.000,00

Vous trouvez joint à cette lettre le dossier de renouvellement complet.

Dans l'attente d'une suite favorable, veuillez agréer monsieur le Directeur mes salutations distinguées.

SIGNATUE

MME [redacted]

20/03 2020 14:06 024[illegible] P1437 P 010/012

02 : الملحق رقم

Fiche signalétique

Crédit Populaire d'Algérie

Agence :	TAHER « 321 »	Groupe d'exploitation :	BEJAIA « 631 »
Chargé d'études Agence :	MR BE [illegible] ED		

Information Client

Identifiant Client :	3210[illegible]1	
N° du compte :	400 0[illegible]1	
Date d'ouverture de compte	10/10/2012	
Nom du client :	BEN[illegible]1	
Nom du groupe d'affaire :	/	
Forme juridique :	AFFAIRE PERSONNELLE	
Capital social :	/	
Immatriculation au RC :	N°RC : 16[illegible]	Échéance : /
Date de création :	23/01/2019	
Objet social :	PHARMACIE	
Domicile (siège) :	CITE 200 LOGTS BAT 72 LOCAL 06 -07 TASSIFT TAHER	
Adresse de l'unité de production:	/	
Propriété siège/unité de production :	Bail de location : ☐ Concession : ☐ Acte de propriété : ☐	
Type de client :	Grande Entreprise : ☐ PME : ☐ Professionnel : ☐	
Nom du Gérant/DG/PDG :	ELLE MEME	Date de naissance : 22/08/1957
Actionnaires / Associés (noms, % participation) :		

Historique client

comportement en matière de paiement :	MOUVEMENT DU COMPTE REGULIER

Situation fiscale et parafiscale

Attestations	Date délivrance	Date de validité	Situation
Extrait de Rôle	11/12/2019	(- de 3 MOIS)	A JOUR
MAJ CNAS	16/01/2020	30/04/2020	A JOUR
MAJ CASNOS	04/02/2020	31 . 12 . 2020	A JOUR
MAJ CACOBATPH	NON CONCERNE		

Date : 11/03/2020	Signature :

Crédit Populaire d'Algérie
Agence de Taher « 321 »
REF/SC/H A/ /2020.
DATE : 04/05/2020
- Nom & Prénom : [redacted]
- Raison Sociale : /
- Secteur d'activité : PHARMACIE.
- N° du compte : 321 [redacted] 6

Destinataire
Groupe d'exploitation de Béjaia
Cellule juridique

Bordereau de transmission de garanties pour examen et conservation.

Autorisation de crédit du comité : Groupe de Béjaia
N° 831/0036/20 du : 23/03/2020

N° ordre	Nature de crédit	Montant	Echéance	Nature de la garantie	Code	Montant	Echéance	Observation service juridique du groupe
01	DECOUVERT	300.000.00	31/03/2021	REN.ASSURANCE MRP + AVENANT SUBROGATION		300.000 ,00	02/02/2021	Garantie régulière vérifiée et Conservée -

Crédit Populaire d'Algérie
Agence de Taher « 321 »

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
MAI 2020
COURRIER ARRIVÉE

Crédit Populaire d'Algérie
Agence de Taher - 321
17 MAI 2020
COURRIER ARRIVÉE
617

03 : رهن حيازي

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 2 9 6 7 1 8 0 2 0 0 6 5 1 3 3

Désignation de l'entreprise: الملحق رقم (64)

Activité: PHARMACIE

Adresse: CITE 200 LOGTS TASSIFT TAHER W DE JIJEL

Exercice clos le 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019 Montants Bruts	2019 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	2019 Net	2018 Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	72 000	24 000	48 000	48 000
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	72 000	24 000	48 000	48 000
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	2 610 975		2 610 975	3 219 518
Créances et emplois assimilés				
Clients	304 630		304 630	2 556 871
Autres débiteurs				
Impôts et assimilés	62 139		62 139	62 139
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 496 237		3 496 237	443 932
TOTAL ACTIF COURANT	6 473 981		6 473 981	6 282 460
TOTAL GENERAL ACTIF	6 545 981	24 000	6 521 981	6 330 460

Commissariat Aux Comptes
SISSAOUI Said
Comptable Agréé
Commissaire aux Comptes

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 2 9 6 7 1 8 0 2 0 0 6 5 1 3 3

Désignation de l'entreprise: BENSABRA NORA (04) : تابع للملحق رقم

Activité: PHARMACIE

Adresse: CITE 200 LOGTS TASSIFT TAHER W DE JIJEL

Exercice clos le 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	3 006 274	3 006 274
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	747 872	966 112
Autres capitaux propores - Report à nouveau	2 391 392	1 425 280
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**6 145 538**	**5 397 666**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	376 443	932 794
Impôts		
Autres dettes		
Trésorerie passif		
TOTAL III	**376 443**	**932 794**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**6 521 981**	**6 330 460**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Commissariat Aux Comptes
SISSAOUI Said
Comptable Agréé
Commissaire aux Comptes
Consultant • Audit • Conseil en Gestion

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 2 9 6 7 1 8 0 2 0 0 6 5 1 3 3

Désignation de l'entreprise: BENSABRA NORA (05) الملحق رقم

Activité: PHARMACIE

Adresse: CITE 200 LOGTS TASSIFT TAHER W DE JIJEL

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			7 288 779		9 390 400
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			7 288 779		9 390 400
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			7 288 779		9 390 400
Achats de marchandises vendues		5 582 846		7 373 800	
Matières premières					
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		5 582 846		7 373 800	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			1 705 933		2 016 600

...à la page suivante

Commissariat aux Comptes — SISSAOUI Said — Commissaire aux Comptes

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 2 9 6 7 1 8 0 2 0 0 6 5 1 3 3

Désignation de l'entreprise: BENSABRA NORA (05) تابع الملحق رقم:

Activité: PHARMACIE

Adresse: CITE 200 LOGTS TASSIFT TAHER W DE JIJEL

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	551 280		580 968	
Impôts et taxes et versements assimilés	406 781		469 520	
IV-Excédent brut d'exploitation		747 872		966 112
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles				
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		747 872		966 112
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		747 872		966 112
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		747 872		966 112

(*) A détailler sur état annexe à joindre

Commissariat Aux Comptes
SISSAOUI Said
Commissaire Aux Comptes

الملخص

إن طبيعة المهام التي تتولاها البنوك التجارية ليست تجارية وفقط، بل إنها اقتصادية كذلك، حيث أنها تساهم بواسطة القروض (بما فيها قروض الاستغلال) التي تمنحها للغير في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل وغير ذلك.

ولكن عملية منح قروض الاستغلال تعتبر في الواقع من عمليات التسيير التي تكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى تحدياتها الاقتصادية والمالية، وهي تتطلب إجراء دراسة معمقة وبالخصوص تقييم المخاطر التي قد تترتب عنها وكذا فهم وإدراك السلوكيات المحتملة للمؤسسة الاقتصادية اتجاه القرض المطلوب من قبلها، وذلك بغرض استخدام هذا القرض أمثل استخدام ممكن خدمة لمصلحة المؤسسة والبنك في آن واحد.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، المؤسسة الاقتصادية، قرض الاستغلال، تقييم المخاطر، القدرة على التسديد (على المدى القصير).

Résumé:

Les banques commerciales ont non seulement une fonction commerciale, mais aussi une fonction économique ; elles concourent en effet par les crédits, y compris les crédits, d'exploitation à la création de richesses et d'emplois.

Mais l'octroi d'un crédit d'exploitation est en réalité un acte de gestion d'une portée considérable à cause de ses enjeux économiques et financiers et nécessite de ce fait une étude bien de veloppée et notamment l'évaluation de ses risques et bien comprendre les éventuels comportements de l'entreprise écononomique (sa solvabilité…etc.) à son égard afin d'optimaliser son utilisation, pour le bien de l'entreprise et de la banque.

Mots clés : banques commerciales ; entreprise économique ; crédit d'exploitation ; évaluation des risques ; solvabilité.